

تكوين ملكة التفسير

د . الشريف حاتم بن عارف العوني

الأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين
في جامعة أم القرى، وعضو مجلس الشورى بالملكة العربية السعودية

* من مواليد مدينة الطائف عام ١٣٨٥ هـ .

* نال شهادة الماجستير من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى
بأطروحته "المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (دراسة نظرية وتطبيقية
على مرويات الحسن البصري)، ثم شهادة الدكتوراه بأطروحته "أحاديث
الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى) لأبي بكر محمد بن عبد الباقي
الأنصاري الحنبلي الشهير بقاضي المارستان (ت ٥٣٥هـ): دراسة
وتحقيق".

* له أكثر من ثلاثين كتاباً و بحثاً منشوراً ، مع حضور العديد من الندوات
والمؤتمرات العلمية والمشاركات الإعلامية .

الملخص

يحاول المقال أن يضع خطةً عمليةً لإنشاء ملكة في العلوم التفسيرية الأصيلة، مبنية على إثارة الذهن، وإعمال التفكير، في كل علم تحتاجه العملية التفسيرية احتياجًا كاملاً. على أن يتمّ تقويم هذا النتاج الذهني الخاص بالمتدرّب، من خلال الرجوع إلى كتب أئمة كل علم من علوم التفسير. فرتب خطوات لذلك، راعت في تنظيمها سير العملية التفسيرية، وأن تذكر أهم مؤلفات علوم التفسير في هذا السياق العملي التطبيقي.

وملخص هذه الخطوات، هو:

الأولى: التزوّد من العلوم الضرورية لعلم التفسير.

الثانية: اختيار الآيات التي سيتدرّب على تفسيرها، والتي يجب أن يتوفّر في سبب اختيارها أمّا أبعد الآيات عن أن يكون استفاد تفسيرها من أحد.

الثالثة: فهم الآية بالجهد الذاتي المحض، دون الاستعانة على فهمها بأحد.

الرابعة: السعي إلى التفسير اللغوي الصّرف للآية.

الخامسة: تفسير الآية بالمنقول، من: القرآن، والسنة، وأقوال السلف.

السادسة (والأخيرة): الرجوع إلى كلام أئمة التفسير وإلى ترجيحاتهم النهائية؛ لتقويم النتيجة النهائية من دراستي، ولاختيار الصياغة الدقيقة للتفسير الذي توصلت إليه.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين ، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين، وعلى ذُرِّيَّتِهِ إلى يوم الدين .
أما بعد : فلا يشك ناصحٌ لأُمته أن سبيل نهضتها منوطٌ بأمور ، من أجلّها وأهمّها أن تُعيدَ إلى العلوم الإسلامية حيويتها وعمقها وأثرها في حياة الناس . وهذه الغاية العالية تستوجب جهوداً جبارةً في تجديد هذه العلوم، التجديد الذي يعيدها إلى ما كانت عليه في زمن سلفنا الصالح وخير القرون ، من خلال التجديد لمناهج التعلّم والتعليم ، وتخيّر المناهج التي تُورثُ علما حقيقيا وفقها عميقا وإيمانا تزكو به النفوس .

وقد رغبتُ أن أسهمَ في ذلك ، بطرح خطة عمليّة تحقّق (بإذن الله تعالى) تكوينَ ملكة علميّة لأحد أجلّ العلوم ، وهو علمُ التفسير .
ومرادي بالملّكة التفسيرية : التأهّل العلميّ والذهنيّ لإدراك الفهم الصحيح للآية بالاجتهاد المبني على أدلته ، لا تقليدًا^(١) .

(١) الملكة : صفةٌ راسخةٌ في النفس ، تحصل بتكرارٍ وممارسة .

هذا أشهر تعريف للملكة ، كما في : التعريفات للجرجاني (٢٩٦) ، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (٦٧٥) ، والكليات للكفوي (٧٥٢ ، ٨٥٦) .
لكن ابن خلدون دقّق في بيانهما ، فقال في مقدمته (٣٥٠/٢) : «وذلك أن الحذق في العلم واليقين فيه والاستيلاء عليه، إنما هو: بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده، والوقوف على مسائله، واستنباط فروعه من أصوله. وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق في ذلك الفنّ حاصلًا. وهذه الملكة هي غير الفهم والوعي ؛ لأننا نجد فهم المسألة الواحدة من الفن الواحد مشتركاً بين من شدا في ذلك الفن ومن هو مبتدئ فيه، وبين العامي الذي لم يُحصّل علماً وبين العالم التّحرير. والملّكة إنما هي للعالم والشادي في الفنون، دون من سواهما. فدلّ على أنّ هذه الملّكة غير الفهم» .

وكان من بين أسباب اختيار هذا العلم خاصة لطرح هذه الخطة قبل غيره من العلوم، أنه مع جلالته التي لا يُستغربُ معها البدءُ به، أنه أحد أكثر العلوم التي قلَّ المتفقهون فيها، واستقرَّ العمل في تدريسها (غالبًا) على مجرد التلقين الذي لا يؤدِّي (غالبًا) إلى الفقه الصحيح في العلوم. ونُظِرَ لهذا المنهج غير السديد بتأكيد أمور: بذكر خطر علم التفسير، وحُرمة الكلام في

= وفي موطن آخر (٣/٢٦١-٢٦٢) فرَّق ابنُ خلدون بين معرفة قوانين العلم وملكته، فعقد فصلاً بعنوان: (في أن هذا اللسان غيرُ صناعة العربيَّة ومستغنيةٌ عنها في التعليم)، ثم قال: «والسبب في ذلك أن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علمٌ بكيفية، فليست هي الملكة. وإنما هي بمثابة من يعرف صناعةً من الصنائع علماً، ولا يُحكّمها عملاً... وهكذا هو العلم بقوانين الإعراب، إنما هو علمٌ بكيفية العلم، وليس هو نفس العلم. ولذلك نجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية الخيطين علماً بتلك القوانين، إذا سُئِلَ في كتاب سطرين إلى أخيه أو ذي مودته، أو شكوى ظلامه، أو قصدٍ من قُصوده، أخطأ فيها الصواب، وأكثر من اللحن...». إلى آخر كلامه البديع المفيد.

وقد تكلم الأصوليون في شروط المجتهد عن أنه لا يُشترطُ في تكوين ملكته أن يكون عالماً بتفاريع الفقه، فقال الغزالي: «فأما الكلام وتفاريع الفقه فلا حاجة إليهما، وكيف يُحتاج إلى تفاريع الفقه؟! وهذه التفاريع يُولِّدُها المجتهدون، ويحكمون فيها، بعد حيازة منصب الاجتهاد، فكيف تكون شرطاً في منصب الاجتهاد، وتقديم الاجتهاد عليها شرطاً؟! نعم.. إنما يحصل منصب الاجتهاد في زماننا بممارسته، فهو طريقٌ تحصيل الدربة في هذا الزمان، ولم يكن الطريقُ في زمن الصحابة ذلك. ويمكن الآن سلوكُ طريقِ الصحابة أيضاً»، المستصفي (٢/٣٨٨).

وهذا ما قرّره عامة الأصوليين، فانظر: المحصول لفخر الدين الرازي الشافعي (٣/٣٦٢)، والتحرير للكمال ابن الهمام الحنفي، وشرحه: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج الحنفي (٣/٣٩٢)، والبحر المحيط للزركشي (٦/٢٠٥)، وجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، وشرحه: البدر الطالع للجلال المحلّي (٢/٣٨٣)، والتحبير شرح التحرير للمرداوي الحنبلي (٨/٣٨٧٨).

التفسير بغير علم ، وبـ«أَيِّ سَمَاءٍ تَظَلِّي وَأَيِّ أَرْضٍ تَقْلِي إِذَا قَلْتُ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِي» ! وهذا كله حقٌّ لا مريّة فيه ؛ لكنّ استثماره في إضعاف ملكة الفهم ، وفي عدم التدرب على إثارة القوّة الذهنية وزيادة قُدْرَتِهَا عَلَى الْفِقْهِ وَالِاسْتِنْبَاطِ^(١) = استثمارٌ خاطئ ، لن يؤدي إلا إلى إضعافِ عِلْمِ التفسير، وإلى الوصول إلى ما وصلنا إليه : من قِلَّةِ أَهْلِ التَّحْرِيرِ فِيهِ ، وإلى تَوَقُّفِ نَمَاتِهِ .. أو ما يقترب من التوقّف!!

لذلك قد رغبت في وضع هذه الخطة ، التي هي نتاجُ تفكيرٍ عميق، وخبيرةٍ في التعليم قاربت العقدين .

فأرجو أن ينظر فيها المعلّمون؛ ليُفيدوا منها، ويضيفوا إليها ويهدّبوا فيها ما يزيد من جدواها. وأن يطبّقها المتعلّمون؛ فسيجدون فيها (بإذن الله تعالى) ما يحقق لهم أملهم في الرُقْيَى بمستواهم العلمي، وما يقوّي مَلَكَاتِهِم الْعِلْمِيَّةَ، وَيُؤَهِّلُهُمْ إِلَى مَرَاتِبِ أَهْلِ التَّحْقِيقِ (بتوفيق الله تعالى).
أسأل الله تعالى قبولها ، وأن ينفع بها ؛ إنه سميعٌ مجيب

(١) ليس المقصودُ بالاستنباط في هذا المقال (إذا جاء ذكره) الاستنباطُ الخفيُّ للفوائد والأحكام الفقهية ، وإنما المقصود به مطلق الاجتهاد في الوصول إلى المطلوب، الذي هو هنا : فهم المعنى الأولي للآية. فالاستنباط واردٌ في مقابل التلقي للمعلومة من غيرك ، دون إعمالك الذهن في محاولة إدراكها .

فكرة الخطة

لقد قامت فكرة الخطة على أمرين :

الأول : تدريبُ المستفيدِ من الخطة على استخراج كلِّ معلومةٍ تنفعه في فهم الآية وتفسيرها (مما يصحُّ الوصول إليه بالاجتهاد) باستنباطه الخاص وإعماله لذهنه ، ثم أن يقوم بتقويم اجتهاده هذا بالرجوع إلى كلام أهل العلم . وفائدة هذا التقويم (بعد ذلك الاجتهاد): لا تقتصر على معرفة الصواب في تلك المسألة الجزئية ، بل تتعداه إلى ما هو أهمُّ في هذا السياق ، وهو : أن يتبيَّن سببَ الإصابة من سبب الخطأ ؛ ليستمسك بالأول ويجتنب الثاني . وكُلُّنا يعلم ما هو مقدار ثبات المعلومة التي تأتي بعد الاجتهاد في تحصيلها ، سواء بعد الإصابة في الاجتهاد أو الخطأ فيه، كما نعلم أثر تبين معالم طريق الصواب وطريق الخطأ على الحياة العلمية !

كما أن هذا الاجتهاد الذاتي أدعى إلى تمرين الذهن على الاستنباط والتحليل والنقد ، وهو أيضاً يجعل النتيجة التي يوصلنا إليها أعمق من النتيجة التي تلقيناها عن غيرنا دون إعمالِ ذهنٍ^(١) ؛ مما سيكون له أثرٌ كبير في حسن تناولنا لتلك المسألة، وفي قدرتنا على الترجيح العلمي العميق بين اختلافات العلماء فيها، إذا ما اختلفوا .

كما أن لها فوائد أخرى :

(١) ولذلك قال الزركشي في البحر المحيط (٦/٢٢٨) : «ليس يكفي في حصول الملكة على الشيء تعرفه، بل لا بدَّ مع ذلك من الارتياض في مباشرته ... ومما يُعِينُهُ على ذلك أن تكون له قوَّة على تحليل ما في الكتب ، وردّه إلى الحُجَج: فما وافق الصواب فهو صواب ، وما خرج عن ذلك فهو فاسد ، وما أشكل أمره توقّف فيه» .

- من مثل الشعور بالذات ، وأن لها حضوراً في ذلك العلم ، وهذا أحد أهم دواعي حب العلم، وحب الإبداع فيه .

- وبالتالي فإن ذلك سيُشعر الطالب بلذّة العلم ، التي هي أحد أكبر أسباب الاستمرار في الطلب، وفي استعذاب عذاب التعب في تحصيله، وفي الجُلْدِ على طول مشواره .

الثاني : التنبيه على علوم التفسير ، وعلى مواطن استعمالها عند القيام بالعملية التفسيرية ، وكيفية الاستفادة منها . كما أن ذلك يتضمّن المرور بكتبها والمصنّفات فيها ، مع بيان أهم مميزاتهما^(١). ويأتي هذا التنبيه على علوم التفسير وكتبه في سياق عملي حيّ، يكون أفضل في الإفادة من السياق النظريّ الجامد، الذي تُسرّدُ مصنّفاتُ التفسيرِ وعلومه فيه سرداً؛ ليكون هذا السياقُ العمليّ أرسخَ فائدةً وأكثرَ عائدةً على المتدرّب؛ لفضل الممارسة العملية والخبرة التي نكتسبها بها على الدروس النظرية البحتة .

ومن أهم مميّزات هذه الخطة أيضاً : أنّها نظرتُ في خطواتها إلى كل العلوم التفسيرية الأصيلة ، وحاولت أن تُنمّي ملكة الفهم والاجتهاد فيها^(٢)

(١) وقد استفدتُ كثيراً في هذا المجال من كتاب فضيلة الشيخ الدكتور مساعد الطيار (أنواع التصنيف

المتعلقة بتفسير القرآن الكريم)؛ فجزاه الله خيراً . وقد استدركتُ عليه فيه نوعين لم يذكرهما :

الأول : علم مقاصد السور . وللبقاعي فيه مصنّف مفرد ، واعتنى به الفيروزبادي في تفسيره وغيره من المعاصرين ، كما ستجده في أصل الخطة .

الثاني : الترتيب الموضوعي لآيات القرآن الكريم ، وهو نوع حديثٌ في وجوه التصنيف المتعلقة

بالتفسير .

(٢) المقصود بالاجتهاد : عدم أخذ قول إلا بدليله ، مع عمق الفهم للأدلة ومراتبها في القوة .

(علماً علماً) بطريقة مباشرة وواضحة.

وهذه المَلَكَاتُ العديدة من الممكن أن تنمو بغير هذه الخطة، لكن بصورة أَدْعِي أنها أبطأ، وأنها كثيرة العثار^(١). كما أن بعض هذه الملكات قد يغفل عنها الطالب، فلا تنمو معه، على طول طريقه في الطلب. أما بهذه الخطة.. فإنها راعت تنمية الملكات فيها جميعها، وأوضحت وسيلة تنميتها بوضوح.

ولذلك فيني لا أدعي بأن هذه الخطة جديدة على منهج التعليم، ولا يمكن أن أزعم بأنها مستحدثة على غير مثال سابق^(٢). فهي خُطَّةٌ ضرورية المدرك، بَدَهِيَّةُ المَأْخَذ؛ لكني اجتهدت في إبرازها، وفي اقتراح خطواتها، وفق ترتيب علمي واضح الأسباب. وإلا.. فهل يشك أحد بأن من لم يعمل ذهنه في فهم المعلومة وفي معرفة أدلتها القائدة إلى قبولها أو ردها، واكتفى في طلبه على الحفظ والتلقي المحض، أو شبه المحض = أن ملكة العلم عنده ستكون ضامرة ضعيفة؟! ^(٣) هذا ما سعيت إلى ضده في خطتنا هذه، بأن يحاول الطالب أن يعمل ذهنه في كل معلومة يصح فيها أعمالُ الذهن، وأن ينظر في الأدلة بنفسه، وأن يقوم جُهدَه باجتهد الأئمة في كل فن؛ لكي تنشأ ملكة العلم لديه، وتنمو آلة الاجتهاد عنده.

وليس المقصود من ذكر هذه الخطة أن يسير عليها العالم المفسر عند

(١) بسبب قلة من يسير في تعليمه على منهج إثارة القرائح والتدريب على الاجتهاد في العلم.

(٢) سبقت عبارة الزركشي في بيان وسيلة تكوين الملكة، في حاشية الصفحة السابقة.

(٣) انظر: كلام الإمام أبي زيد الدَّبَّوسِي (ت ٤٣٠هـ) عن الفرق بين ملكتي الفهم (الذي هو الفقه) والحفظ، في كتابه: تقويم الأدلة (٤٦٨). وكلام أبي الوفاء ابن عقيل (ت ٥١٢هـ) عن خطأ من قدّم في الاستفتاء الحافظ بغير فقه على الفقيه بغير حفظ، في كتابه: الواضح في أصول الفقه (٤٥٦/٥-٤٥٧).

تأليفه تفسيراً؛ فإن المفسر حقاً هو من كان ذا ملكة مكتملة في التفسير ، فليس محتاجاً إلى خطة لتكوينها . وليس المقصود منها أيضاً أن يقوم المتدرب بتطبيقها على القرآن الكريم كاملاً ، فإن هذا مع قربه من حد الاستحالة ، فهو كذلك لا داعي له ؛ فإن تطبيق هذه الخطة في جزء واحد من القرآن أو جزئين قد يكون كافياً لإنشاء الملكة المقصودة منه . ويبقى على المتدرب بعد ذلك : إكمال آلاته العلمية من العلوم الإسلامية (أولاً) ، وزيادة ملكته التفسيرية ، بممارسة التفسير قراءةً وجمعاً ودراسةً ومناقشةً وترجيحاً (ثانياً).

ولو أمكن أن يتولى تطبيق هذه الخطة المعلمون ، لكان هذا أكمل لفائدتها ، وأولى بتحقيق مقصودها^(١) .

ومن هنا ندخل في ذكر خطوات خطتنا العملية لتكوين ملكة التفسير:

(١) وقد جربت ذلك عملياً، فكنت (مثلاً) أذكر الآية للطلاب، ثم أطلب منهم أن يبينوا لي معنى الكلمة الغريبة في الآية استنباطاً منهم من خلال سياقها، ثم أقرأ عليهم ما جاء عند الراغب الأصبهاني في مفرداته؛ ليظهر صواب من أصاب منهم، وقرب من اقترب، وخطأ من أخطأ، وأنبه على سبب الخطأ وسبب الصواب. وهذه إحدى خطوات الخطة الآتية ، وقصدتُ من ذكرها هنا: التنبيه على طريقة عملية من طرق تطبيق هذه الخطة ، يمكن للمعلمين أن يسيروا عليها .

خطوات تكوين ملكة التفسير

الخطوة الأولى : التزوُّد من العلوم الضرورية لعلم التفسير .

لقد تحدّث العلماء عن العلوم الضرورية للمفسّر ، وعن شروطه^(١) . فعلى الباحث الذي ينوي الدخول في دورته التدريبية هذه أن يكون قد تقدّم منه تأصيلٌ جيّدٌ في تلك العلوم ، تأصيلٌ لا يُغرق معه فيها إغراقَ المُختصِّين بها ، بل يكتفي منها بما يمكنه إدراكَ مبادئها وفهمَ كلام علمائها ومراجعة مطوّلاتها عند الحاجة إلى ذلك .

كما أن عليه أن يبدأ مشواراً طويلاً جدّاً في التعرّف على أساليب العرب في البيان عن مكنونات أنفسها ، من خلال القراءة المتأملّة المتذوقة لمختار كلامهم شعراً ونثراً . وهو مشوارٌ ينبغي أن يبدأ .. ولا ينتهي ؛ لأنه من أعظم ما سيحتاجه المفسّر ، وأعمقه ، وأحوجه إلى جميل الصبر على طول الطريق^(٢) . كما أن عليه أن يقرأ ما كتبه العلماء عن أصول علم التفسير ، وعن

(١) انظر: شروط المفسر في كتب علوم القرآن ، كالإتقان للسيوطي (٢/١١٩٧-١٢٢٤) ، والتحبير في علم التفسير له .

(٢) سبق نقلُ كلام لابن خلدون عن التفريق بين صناعة النحو والصرف والإعراب ونحوها من علم قوانين العلوم العربية ومقاييسها (من جهة) والعلوم نفسها (من الجهة الأخرى) ، حيث فرّقَ بين قوانين العلوم وملكة العلم بها ، التي هي حقيقة العلم . وله كلام آخر يبيّن فيه طريقة تكوين ملكة اللسان العربي ، فنصح بما نصحتُ به ، وشرح ووضّح ، فانظر المقدّمة (٣/٢٦١) .

ولا أنسى في هذا السياق ما حكاه الإمام الواحدي (ت ٤٦٨هـ) عن نفسه من عنايته البالغة باللغة والأدب والشعر ، من أجل أن يُهيئ نفسه لعلم التفسير . فانظر حديثه المطوّل عن ذلك في ترجمته في معجم الأدياء لياقوت (٤/١٦٦١-١٦٦٣) .

مدارس التفسير ومناهجها ، وعن كتبه ومميزاتها .

وأنصحها خاصة بمقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية في أصول التفسير^(١) ، وكتاب (قواعد التفسير) لفضيلة الشيخ الدكتور خالد السبت، وكتاب (أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم) لفضيلة الشيخ الدكتور مساعد الطيار، و(فصول في أصول التفسير) له^(٢) .

ثم عليه مع ذلك أن لا يقطع الانشغال بالتفسير وكتبه ومشاريعه العلمية: النظرية والتطبيقية، فإن هذا هو سبيل من أراد أن يتخصّص في علم من العلوم. وهذه الخطوة من الممكن أن تُذكر منفصلةً عن هذه الخطوات ، لأنها تأصيل لها (أولاً) ، ولكون التزوّد منها لن ينتهي على طول طريق التحصيل (ثانياً) ، ولأنها تبدأ بخطوة، تتلوها خطواتٌ منها ، لتكون منهجاً لإكمال الملكة التفسيرية ، وليست خطوةً من خطوات إنشائها وتكوينها (ثالثاً) . وإنما أوردتها (مع ذلك) ضمن الخطوة ، لتكون خطوات الخطوة شاملةً لأسباب تكوين الملكة وإكمالها ، ولكون البداية بها مهمةً قبل الدخول في تطبيق هذه الخطوة .

وقد يُستحسن في هذه الخطوة أن لا تدخل ضمن الخطوات ؛ لأنها خطوةٌ لن يتجاوزها المتدرّب ولا المفسّر أبداً ، مادام منشغلاً بالتفسير . لكني رأيتُ إدخالها فيها ؛ لأنها خطوةٌ تأسيسية لا بُدّ منها ، قبل الشروع في بقية

(١) وأفضل شروحها شرح فضيلة الشيخ الدكتور مساعد الطيار .

(٢) وسيأتي ذكر كتب ودراسات معاصرة مهمة غير هذه الكتب ، لكن لما كان موضوعها متعلّقاً بالخطوات التالية ، ذكرتها هناك في موطنها .

الخطوات . ثم إن الأمر فيها (إفراداً عن بقية الخطوات أو عدم إفراد) بعد هذا التنبيه الواضح ؛ لا يتجاوز أن يكون خلافاً صورياً ، لا يؤثر على الحقيقة العلمية .

الخطوة الثانية: اختيار الآيات التي سيتدرّب على تفسيرها ، والتي يجب أن يتوفّر في سبب اختيارها أنها أبعد الآيات عن أن يكون استفاد تفسيرها من أحد. وذلك بأن يُقدّم على اختيار جزءٍ من القرآن الكريم أو سورةٍ منه ، لتكون منطلق تدبّره وموضع دراسته التي سيُجريها . وإذا كان الدارسُ له قراءاتٌ سابقةٌ في كتب التفسير ، فمن الأفضل أن يختار من القرآن أبعدَ الأجزاء عن قراءاته السابقة ، فكلما كان الجزء المدروسُ أخفى معنًى عليه كان أولى بالاختيار من غيره !

الخطوة الثالثة: فهم الآية بالجهد الذاتي المحض ، دون الاستعانة على فهمها بأحد .

وذلك بأن يقرأ الدارسُ الجزءَ أو السورة المختارة للدراسة من المصحف ، ويحاول أن يفهمها من المصحف وحده ، دون الرجوع إلى أي كتاب ليستعين به على الفهم الأولي الذي نريده أن يصل إليه .

وعليه في هذه الخطوة أن يتعلّم طول التأمل والتفكير المديد ، وأن لا يستعجل في البتّ بمعنى معين لكل آية ؛ إلا بعد أن يتأكّد من أن تأخّره في تأمّله لها لن يضيفَ إليه فهماً جديداً.

وعليه أيضاً أن يحاول استنباط معنى أي كلمة غريبة لغويّاً عليه من خلال سياقها ، باذلاً في ذلك كل جهده الذهني .

كما أنه ينبغي عليه أن لا يُغفل سياقات الآية الخمسة ؛ لأن السياق من أقوى ما يؤثر على تحديد المراد من الكلام. وسياقات^(١) الآية الخمسة هي:

١- السياق القرآني العام ، أي استحضار الغاية الكبرى من إنزال القرآن الكريم ، وهي هداية الخلق إلى توحيد الله تعالى ، وإلى مرضيه سبحانه ، والتي بها تنتظم شؤون الخلق جميعها ، بما يحقق لهم سعادة الدارين ؛ لأنها تبين العلاقة الصحيحة الكاملة لكل فرد بربه عز وجل ، والعلاقة الصحيحة المطلوبة بجميع الخلق . فاستحضار الغرض من إنزال القرآن مهم في فهمه ، وعاصم من شطط التفسير ؛ كبعض من انساق وراء إثبات سبق القرآن العلمي، فتعسف التأويل ، حتى يُخيّل للواقف على تأويله أن كتاب الله العزيز كتاب في بعض العلوم العصرية!! ومن المعلوم أن القرآن قد تعرض لحقائق علمية كثيرة حقاً ، وسبق إلى ذكر بعضها العلم الحديث صدقاً ؛ لكن ذلك كان ضمن تحقيقه لغرضه الأكبر وغايته العظمى المذكورة آنفاً ، فلا يجوز أن نخرج به عن هذا السياق الأجل الأفخم .

٢- سياق الآيات الزمئي، وأعني به : معرفة مكية الآيات أو مدنيتهما ، هل نزلت قبل الهجرة ؟ أم بعدها ؟ وتحديد ذلك مفيد لفهم الآيات ؛ لأن الآيات المكية لها أغراضها وخصائصها التي تختلف بها عن الآيات المدنية ، وكذلك الآيات المدنية أيضاً . ومعرفة أغراض الآيات المكية والمدنية هو أحد السياقات ولا شك ، وما دامت سياقاً فلا بُد أن تكون مؤثرة في إدراك معنى الكلام

(١) المقصود من (السياق) في هذا (السياق) : كل ما أحاط بالنص فكان له أثر في فهمنا لدلالاته ومعانيه .

الذي تَحْفُثُ به ، وهذا أحد أهم أسباب عناية العلماء بمعرفة المكي والمدني .
 ٣- ومعرفة المكي والمدني لا بد فيه من النقل ، ولذلك لا بد من الرجوع إلى كتب التفسير وكتب علوم القرآن لمعرفة ذلك . فإذا اختلف النقل وتعارض ، يكون ما أدركه الباحث من خصائص المكي وخصائص المدني أحد قرائن الترجيح . ويُمكن تكوين ملكة في ذلك ، بطول التأمل في مجموعة من السور المكية والسور المدنية ، لمحاولة استخلاص أهم الأغراض التي تعني بها ، ولاستخلاص خصائص كل قسم ، ثم يُراجع الدارس ما كتبه أهل العلم في ذلك والباحثون المعاصرون ، للتكميل والتصويب .^(١)

٤- سياق السورة التي أدرسها ؛ إذ لكل سورة مقاصد وأغراض خاصة ، فهي سياق مهم لكل آية فيها . فعلى الدارس أن يقرأ السورة لاستنباط أغراضها ومقاصدها ، محاولاً معرفة جميع الموضوعات التي بينت السورة الهداية الربانية فيها . ثم إن استطاع تحديد الوصف الجامع لها والقاسم المشترك بينها .. فهو أولى ، وإن كانت أوصافاً عديدة وقواسم مُشْتَرَكَةٌ (لا قاسماً واحداً) .. فهو حسنٌ أيضاً .

فإن انتهى من ذلك ، فليقومُ جُهدَه بتحريرات العلماء في بيان مقاصد السُورِ ، وقد حُصِّ هذا النوع من أنواع علوم القرآن بالتأليف المفرد من عالم واحد ، هو : برهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥هـ) في كتاب (مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور). كما اعتنى به عددٌ من المفسرين في تفاسيرهم ،

(١) انظر كتاب : (المكي والمدني في القرآن الكريم ، دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة الإسراء) لعبد الرزاق حسين أحمد . وأكمل مشروعه الدكتور محمد الفالح في رسالته (تحرير القول في السور والآيات المكية والمدنية من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس) .

ومنهم من السابقين : الفيروزبادي (ت٨١٧هـ) في كتابه (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز)^(١). وممن اعتنى بمقاصد السور من المعاصرين: الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ) في تفسيره (التحرير والتنوير) ، وسيد قطب (ت١٣٨٧هـ) في كتابه (في ظلال القرآن) .

٥- سياق الآيات المدروسة خاصة ، وهو موضوعها الخاص الذي تتناوله بالتحديد . ويُدرَكُ ذلك من خلال التأمل في الآيات القريبة والمحيطة بالآيات موضوع الدراسة ، وهي الآيات التي قبلها والتي بعدها مباشرة . وهو أهم السياقات (مع السياق التالي) ، لكونه أقوى السياقات أثرًا على الكلام ، إلى درجة قدرته أحيانًا على تخصيص اللفظ العام وتقييد مطلقه^(٢) .
وسنوجَلُ تقويمَ هذا الاجتهادِ إلى آخر خطوة ، لأن تقويمه يحتاج إلى الانتهاء من التفسير بكل مراحلِه !

٦- سياق الآية الواحدة ، وهو معرفة علاقتها بالآية السابقة والآية اللاحقة، وهو ما يسمّيه العلماء بعلم مناسبات الآيات . فإنه إن كان للسياقِ القريبِ
٧- ذلك الأثرُ القويُّ المنوّهُ به آنفًا ، فكيف ستكون قوةُ أقربِ السياقاتِ على الإطلاق، وهو سياقُ السَّباقِ واللاحقِ !؟

واستخراج المناسبة بين الآية والآية يحتاج في هذه المرحلة الأولى من مراحل التفسير أن تتأكد من درجة تأثير الآية السابقة والآية اللاحقة على

(١) وقد جمع الدكتور أيمن الشوّما ما ذكره الفيروزبادي في تفسيره عن هذا الموضوع في جزءٍ مستقل مطبوع باسم : (مقاصد سور القرآن) .

(٢) انظر : الرسالة للإمام الشافعي (٦٢-٦٣ رقم ٢٠٨-٢١١) ، والبحر المحيط للزر كشي (٣/٣٨٠-٣٨١) .

دلالة الآية الواقعة بينهما المقصودة بالدراسة .

ولا أنصح بتقويم هذا الاجتهاد الآن ، كما قلتُ في السابق ؛ لكي لا تزول خصوصية اجتهاد الدارسِ وعُدْرِيَّةُ تَفْهَمِهِ المقصودتان في هذه الخُطَّةُ أصالةً ؛ لأنه بالاطلاع على اجتهادات أهل العلم سيتلقاها الدارسُ عنهم دون إعماله التام لذهنه ، فلا تتكوّنُ ملكتهُ بذلك على الوجه الصحيح الكامل^(١) .

فعليه أن لا ينسى تعميقَ وتقويمَ إدراكِ مناسبات الآيات ببعضها بعد الوصول إلى آخر خطوة، بالرجوع إلى كتب أهل العلم المعتنية بذلك . وعلى رأسها كتاب (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور) لبرهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥هـ) ، ثم عموم كتب التفسير ، وخاصة (التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) .

كما أن على الدارسِ مراعاةَ مفاصلِ الآية الواحدة ، وأن يُعَيِّنَ تمامَ أركانِ الجُمْلِ فيها ، وهو ما يُسمِّيهِ العلماء بـ(علم الوقف والابتداء). ويتم ذلك من خلال فهمه للآية ، وإدراكه لعلاقة مقاطعها ببعض . فليلاحظ هذا الباب ، ولا يكتفي بعلامات الوقف الموجودة في المصحف ؛ لأنها اجتهادات للعلماء مبنية على فهمهم للآيات .

ولا ترجع في هذه الخطوة إلى كتب الوقف ولا ابتداء ؛ لأنها تتضمن فهما وتفسيرا نريدك أن تصل إليه بجهدك الخاص ، ولكن يحسن الرجوع إليها بعد بلوغك آخر الخطوات . ولا بأس أن ترجع إليها في غير الآيات المدروسة ؛ لتعرف منهجَ هذه الكتب وفكرةَ التأليف فيها . ومن هذه الكتب: (إيضاح

(١) أي : وفق هذه الخطة .

الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل) لأبي القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)،
و(القطع والائتناف) لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، و(المكتفى في الوقف
والابتداء) لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، و(الوقف والابتداء) لأبي عبد الله
السَّجَّاندي (ت ٥٦٠هـ).

ثم لا يتجاوز كل آية إلا بعد أن يكون قد قرّر معناها عنده بكل وضوح،
وعليه أن يكتب هذا المعنى الأوّلي الذي توصل إليه بجهده الخاص والخالص .
وليتذكّر الدارسُ أنه لن يأثم بهذه المحاولة ، حتى لو أخطأ ، ولو كان
خطأه فاحشاً ؛ لأن مقصود القائم بهذه المحاولة هو أن تصل به في النهاية إلى
فهم الآية الفهم الصحيح ، ولأنه مدركٌ بأنه في أولى مراحل هذا الفهم . كما
أنه يجب أن يكون صادقاً في مواجهة نفسه ، جريئاً في اعترافه بينه وبينها
بخطئه الذي سيكتشفه (ولا بدّ) في بقية خطوات دراسته^(١).

الخطوة الرابعة : السعي إلى التفسير اللغوي الصّرف للآية .

والمقصود بالتفسير اللغوي : الوصول إلى الدلالة اللغوية للآية ، وفهمها
وَقَفَّ معناها في لغة العرب وحدها ، دون الاستعانة ببقية أركان الفهم الكامل
للاية^(٢) .

وهذه الخطوة تمرُّ بمراحل عدّة :

فالمرحلة الأولى : تحديد الكلمات التي يُحتاج إلى دراستها لغوياً، وهي

(١) انظر الكلام البديع عن الهوى الخفي للنفس ، في كتاب التنكيل للمعلّم (١٩٧/٢-١٩٨) .
(٢) اختار الدكتور مساعد الطيار في رسالته للدكتوراه (التفسير اللغوي للقرآن الكريم) تعريفاً للتفسير
اللغوي (ص ٣٨) ، هو : «بيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب» .

كل كلمة لم يكن إدراك معناها اللغوي بدهياً لدى الدارس . فالماء والهواء والجبل والشجر ألفاظ لا يجهلها إلا غير العربي إلى اليوم ، فهذه لا نحتاج إلى دراستها غالباً ؛ لشدة وضوح معناها . وإن كان الحذر واجباً حتى مع أمثال هذه الألفاظ ؛ إذ قد يكون لها معنى آخر سوى ذلك المتبادر إلى الذهن ، ولو كان الأصل بعده . ويعرف وجوب تأكيد هذا التحذير كل من عرف سعة لغة العرب ، ومن عرف بُعدنا الكبير عن معينها الشر .

وبعد تعيين تلك الكلمات التي تحتاج أن تُدرس ، بناءً على سبب الاختيار المذكور آنفاً، ننتقل إلى :

المرحلة الثانية : محاولة معرفة أصل المعنى اللغوي للكلمة ، وهو المعنى الذي انبثقت منه بقية معانيها الأخرى ، أو المعنى الذي تجتمع في أصله كل معانيها المستعارة .

وأهمية هذا الإدراك للمعنى الأصلي للكلمة تأتي من جهات عدّة ، منها : أنه يُعمّق فهمنا للكلمة العربية ، ليعيننا هذا العمق على إدراك معناها المستعار في سياقها الذي جاءت فيه إدراكاً دقيقاً . وهذا الإدراك الدقيق للمعنى اللغوي للكلمة هو الأداة الصحيحة لمعرفة الصواب في معناها ولترجيحه في ذلك السياق الخاص على غيره من المعاني المشتقة لها ، وسيكون من أكبر ما يُعين على معرفة الراجح عند اختلاف العلماء فيها .

كما أن ذلك الإدراك العميق للمعنى الأصلي للكلمة مفتاح مهم من مفاتيح المناقشة والمخالفة العلمية والترجيح في باب اللغة ، وفي باب بيان المعاني اللغوية للكلمة بالأخص ، ذلك الباب الذي يظن كثير من الباحثين أنه مطلقاً باب تلقى كامل وتقليد محض ، وأنه لا مجال البتة للاجتهاد فيه ، غافلين عن أن بعض

الاختلاف الحقيقي الذي وقع بين اللغويين وأئمة العربية في هذا الباب نفسه ، وأن ما جرى لهم من تحطية بعضهم بعضاً في ذلك ، والذي قد يصل إلى حدّ التهمة في صحة النقل = يدل ذلك كله على أنهم ربما اجتهدوا في تفسير اللفظة العربية ، وأن تفسيرهم للألفاظ ليس كله نقلاً عن العرب المحتجّ بلغتهم، بل إنهم ربما اجتهدوا فوق وقوع منهم الخطأ في اجتهادهم^(١). وهذا كله

(١) وهذا أمرٌ مشهور معلوم ، فليس كل ما فسّره أئمة اللغة من معاني الكلمات مأخوذاً عن العرب المحتجّ بلغتهم ، بل منه ما يستنبطونه بالاجتهاد . ومن ذلك قول أبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في تهذيب اللغة (٣١/١) عن ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) : «وما رأيتُ أحداً يدفعه عن الصدق فيما يرويه عن أبي حاتم السجزي والعباس بن الفرج الرّياشي ، وأبي سعيد المكفوف البغدادي . فأما ما يستبدُّ في رأيي من معنى غامضٍ أو حرفٍ من علل التصريف والنحو مشكل ، أو حرفٍ غريب ، فإنه ربما زلَّ فيما لا يخفى على من له أدنى معرفة . وألفيته يحدسُ بالظنِّ فيما لا يعرفه ولا يحسنه...» ، إلى آخر نقده لغبر ابن قتيبة من المصنفين في اللغة وبيان الغريب ، كما فيه (١/٣٤-٤٠) .

وذكر ابن فارس (٣٩٥هـ) في كتابه الصحاحي (٥٨) قول من قال : «ولو جاءنا جميع ما قاله العرب لجاؤنا شعرٌ كثير وكلامٌ كثير» ، ثم أتبعه بقوله : «وأحر هذا القول أن يكون صحيحاً ؛ لأننا نرى علماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب ، فلا يكاد واحداً منهم يُخبر عن حقيقة ما حوّل فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان» .

وكم صنّف العلماء كتباً في بيان خطأ من أخطأ من أئمة اللغة في تفسير بعض الكلمات ، فانظر كتاب (معجم المعاجم) لأحمد الشرقاوي إقبال (٨٦ ، ٢١٠-٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٨ ، وغيرها) . ومن ذلك كتاب ابن قتيبة (إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد) ، وفي بعضه تحطية منه لأبي عبيد في ذكره معنى كلمة من غريب اللغة ، كما فيه (رقم ٣٠ ، ٣٩ ، ٥٠) .

وكذلك كتاب (التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريرها في كتاب الغريبيين) لأبي الفضل محمد بن ناصر السلمي (ت ٥٥٠هـ) ، وهو معني بكتاب (الغريبيين) لأبي عبيد أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي (ت ٤٠١هـ) ، ويظهر من عنوان الكتاب : أنه استدرك عليه فيه أخطاءه في تفسير الألفاظ وبيان المعاني . وذكر في مقدمته (١١٦-١١٨) طائفة من كُتِب رُود علماء اللغة بعضهم على بعض .

يُوجِبُ على المتأخّر الترجيح بين أقوالهم بالدليل العلمي ، وهذا الترجيح دخولٌ في اجتهادات هذا الباب ، وهذا هو الذي يدل على أن الاجتهاد في باب تفسير اللفظة اللغوية لم يُغلق بالكلية ، بل ما زال فيه مجال للاجتهاد^(١) .

وقد نصَّ على أحقيّة المتأخّرين من أهل العلم بأن يجتهدوا في تقرير معاني المفردات العربية، ولو بمخالفة أحد أئمة اللغة المصنّفين، وهو ما قرّره أنفأ = تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ)، في كتابه (إبراز الحُكْم من حديث: رُفِعَ القلم)، حيث قال فيه : « واعلم أن الجوهري وغيره من المصنّفين في اللغة إذا نقلوا نقلًا أخذناه مُسلّمًا مقبولًا، وإذا تصرّفوا وعلّلوا نظرنا في كلامهم، كغيرهم من المصنّفين في العلوم »^(٢) .

وهنا تأتي أهمية التفقه في معنى الكلمة الأصلي ؛ لأن ذلك أحد أوائل

= وبين يدي الآن كتابٌ طُبِعَ مؤخرًا ، هو : (نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم) للصفدي (ت ٧٦٤هـ) . ومما جاء فيه :

- (٤٦) : «قال الجوهري : البراء : أوّل ليلة من الشهر . وقد وهم في هذا ، قال ابن قتيبة : البراء آخر ليلة من الشهر » ،

- (٨١) : «قال الجوهري : الخِصَاب : النخل الكثير الحمل ، والواحدة خَصْبَةٌ . قلتُ : الخِصَاب : نخلُ الدَّقَل ، قال الفراء والمؤرج السدوسي : والدَّقَل : أردأ التمر» .

- (٨٢) : «قال الجوهري: والدبدبة ضربٌ من الصوت. قلتُ هذا ما صحّفه، والصواب: الدندنة بنونين» .

(١) لا شك أن الطالب المبتدئ لن تكون عنده أهلية الدخول في هذه الأعماق ، لكن لا بُدَّ من سعيه إلى تحصيل أهليتها ، من خلال المبادرة إلى الاجتهاد المصوّب بكلام الأئمة ، ومع استمراره في التحصيل العلمي مدى الحياة . فلن يخسر هذا الطالب شيئًا ، ولن يقع في محذور ، إن بدأ في ذلك من بداية مراحلهِ التدريبيّة ، مادام مدرّكًا لكونه متدرّجًا فقط ، وما دام حريصًا على تصويب اجتهاده بكلام أئمة الفن .

(٢) إبراز الحُكْم لتقي الدين السبكي (٣٧) .

أدوات الاجتهاد في هذا الباب .

وإدراك الباحث المتأخر للمعنى الأصلي للكلمة باجتهاده (دون تقليد أو اتباع) قد يمكن لبعض ذوي الأهلية من الباحثين ، لكنه ليس ممكناً لكل أحد ؛ ولذلك فإننا في هذه المرحلة نكتفي من الباحث بأن يعتمد في معرفة المعنى الأصلي للكلمة على المعنى الذي ذكره أحد أئمة اللغة . وأجلُّ كتابٍ في ذلك، بل ينفرد بالتخصُّصِ في هذا الباب : معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) . فهو أصلُ هذا الباب، وإمامُ هذا الفنِّ من فنون العربية الكبرى.

وبعد أن عرفتُ المعنى الأصلي للكلمة بكل دقة ، أنتقل إلى :

المرحلة الثالثة : حصر المعاني الفرعية والمشتقة لتلك الكلمة المدروسة ، وذلك من خلال الرجوع إلى معاجم اللغة عموماً ، كـ(لسان العرب) لابن منظور ، و(تاج العروس) للزبيدي ، والمعاجم الأصيلة خصوصاً ، كـ(الصحاح) للجوهري ، و(تهذيب اللغة) للأزهري ، و(مجمل اللغة) لابن فارس . مع الاهتمام بأصول هذه المعاجم من كتب المتقدمين ، كـ(الغريب المصنّف) لأبي عبيد القاسم بن سلام .

ويُستحسن أن أراجع أيضاً كتب بيان الفروق الدقيقة بين المترادفات اللغوية، كـ(فقه اللغة) للثعالبي ، و(الفروق) لأبي هلال العسكري .

ثم أتأمل تلك المعاني الفرعية تأملاً دقيقاً، لكي أُحدِّدَ منها المعنى المناسب للآية وفق سياقها.

فإذا ما حدَّدتُ المعنى المراد من الكلمة في الآية ، عدتُ إلى المعنى الذي كنتُ قد اجتهدتُ في الوصول إليه في الخطوة الثانية ؛ لأوازنَ بين المعنيين اللذين توصلتُ إليهما : هل اتَّحدا ؟ أم اختلفا ؟ وما درجة الاختلاف ؟ وما أسبابه ؟

هل كانت العجلة في التأمل هي السبب ؟ أم ماذا ؟ عليّ أن أتفحص ذلك بعمق وموضوعيّة ، وأن أستفيد من أخطائي ومن إصابتي : بالخطر من أسباب الخطأ ، ولزوم أسباب الإصابة .

فإذا انتهيتُ من هذه المرحلة ، انتقلتُ إلى :

المرحلة الرابعة : التأكيد من صحة المعنى الفرعي للكلمة الذي كنتُ قد رشّحته في المرحلة السابقة للآية محلّ الدراسة حسب سياقها .
ويتمُّ هذا التأكيد من خلال الرجوع إلى كتب (غريب القرآن) أولاً ، وكتب (الوجوه والنظائر) ثانياً . وأهم كتب غريب القرآن : (المفردات) للراغب الأصبهاني ، و(عمدة الحفاظ) للسمين الحلبي . ومن كتبه القديمة المهمة (مجاز القرآن) لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، و(غريب القرآن) لابن قتيبة . وأهم كتب الوجوه والنظائر : (الأشباه والنظائر) لمقاتل بن سليمان ، و(التصارييف) ليحيى بن سلام ، و(نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر) لابن الجوزي .

وتمتاز هذه الكتب بمميزات عديدة ، منها مما يفيدنا في هذا المجال : أنها تحصر المعاني الفرعية للفظة الواردة في القرآن خاصة ، وتبيّن الآيات (أو بعضها) التي وردَ فيها كل معنى من تلك المعاني . كما أنها تُوقِفُ القارئ على المصطلحات الشرعية ومعانيها ، والألفاظ القرآنية واستعمالاتها .

فإن قيل : لماذا لم نرجع إلى هذه الكتب ابتداءً ؟ فالجواب : هو أننا في هذه الخطة جميعها نريد تكوين الملكة ، وتكوين الملكة لا يأتي بمجرد التلقّي ، بل لا بدّ لتكوينها من اجتهادٍ مُصَوَّبٍ ، يُوصِلُ إلى معرفة وسائل إصابة الحقّ ، والصوراف عنه ؛ لِيُعْتَصَمَ بالأولى ، وتُجْتَنَّبَ الأخرى . كما أن السير على

هذه الخطوة ، وما تُكسبُهُ من مَلَكة ، وما تُعمِّقُ به إدراكَ معنى الكلمة لدى الباحث ، هي التي ستمكِّنه من الترجيح المبني على المنهج العلمي الصحيح بين أقوال أصحاب تلك المصنفات .. إذا ما اختلفوا فيها ، أو تمكَّنه من الترجيح بين الاحتمالات التي يُوردها الواحدٌ منهم لمعنى الكلمة في الآية الواحدة دون بيانه للرأي المُختار منها .

وبنهاية هذه المرحلة أكون قد حدَّدتُ المعنى اللغوي لكل كلمة واردة في الآية ، لانتقل بعدها إلى :

المرحلة الخامسة : تفسير الآية بحسب ما تقتضيه لغة العرب وحدها، باحتشادي الخاص ، بعد أن حدَّدتُ معنى كل مفردة من مفردات الآية . فأقوم بالربط بين تلك المفردات جميعها ؛ لتقييد المعنى اللغوي للآية كاملةً، فأصوغ معناها بالصياغة التي أراها توضَّحه لفهمي ولفهم أهل زمي .
وأكتب هذا المعنى ، ثم أزنه بالمعنى الذي قيَّده أيضاً في الخطوة الثانية؛ للغرض نفسه الذي ذكرناه آنفاً من هذه الموازنة . وهذا هو الشأن عند الانتقال من كل مرحلة إلى أخرى ، كما سبق .

وهنا أنتهي إلى آخر مراحل هذه الخطوة ، وهي :

المرحلة السادسة : التأكد من صحة تفسيري اللغوي للآية ، بالرجوع إلى كتب التفسير اللغوي. من أمثال : (معاني القرآن) للفراء ، و(معاني القرآن) للزجاج ، و(معاني القرآن) لأبي جعفر النحاس .

وسبب عدم البدأِ بها : هو سبب عدم البداء بكتب غريب القرآن الذي يبيِّنُه من قبل ، وفائدته : هي فائدته !

وهذه المرحلة هي آخر الخطوة الرابعة ، لأصل بعدها إلى :

الخطوة الخامسة: تفسير الآية بالمنقول، من: القرآن، والسنة، وأقوال السلف. فبعد أن فسرت الآية بمقتضى لغة العرب وحدها، لا بُدَّ من أن تثبت من صحّة ذلك التفسير، بالرجوع إلى الأولى بمعرفة معنى الآية. ولا شك أن الآية هي أولى ما تُفسَّرُ به الآية؛ إذ إن أحقَّ كلامٍ يبيِّن مراد صاحبه كلام صاحبه نفسه. كما أن رسول الله ﷺ أعلم بمراد ربه عزّ وجلّ من جميع الثقلين؛ فهو الذي نزل القرآن عليه، وأمر بتبليغ ألفاظه ومعانيه ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وأما السلف: فإن كانوا من الصحابة: فلا يخرج تفسيرهم عن أحد حالين: أن يكون منقولاً عن رسول الله ﷺ (وماذا نريد فوقه حينها؟!)، أو اجتهاداً منهم، وهم حينها أولى من اجتهاد فأصاب؛ لأن الاجتهاد في التفسير مرجعه إلى اللغة، وهم (رضي الله عنهم) أصحاب اللغة؛ ولذلك كان الصحابة رضي الله عنهم أكمل الناس في اجتماع آلة الاجتهاد الصحيح فيهم. وأما التابعون وتابعوهم فقد تلقوا عن سبقهم علمهم، وجاء النص بتفضيلهم «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(١). لذلك كله لم يَجْزُ أن أتجاوز التفسير المنقول، بل لا تفسير إلا بعد الاحتكام إليه.

ومن أسباب وجوب الاحتكام إلى التفسير المنقول: أن لغة العرب من السعة إلى حدّ أنه لا يمكن أن يحويها أحدٌ بقدره بشرية^(٢)، فاحتمال الخطأ في

(١) أخرجه البخاري (رقم ٢٦١٥، ٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٩٥)، ومسلم (رقم ٢٥٣٣).

(٢) وهذا هو مراد الإمام الشافعي عندما قال: «ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يُحيط بجميع علمه إنسان غير نبي!!»، الرسالة: (٤٢ رقم ١٣٨). وانظر تعليق =

التفسير اللغوي وارذٌ حتى من كبار أئمة اللغة ، فلا بد له من تصحيح نتائجه بالتفسير المنقول . كما أن القرآن الكريم من أعظم خصائصه أنه يَحتمل وجوهًا عديدةً من المعاني ، قد يصح حَمْلُ الآية عليها جميعها ، أو على بعضها دون بعضها الآخر ، أو لا يصح منها إلا وجهٌ واحد فقط ؛ وكثيرًا ما يحدّدُ التفسيرُ المنقولُ ذلك المعنى أو تلك المعاني المرادة ، ويُبعدُ المعاني غيرَ المرادة . وفي هذه الخطوة سوف أخرج منها بواحدٍ من احتمالات ثلاثة ، بالنظر إلى تفسيري اللغوي الذي انتهيتُ إليه في الخطوة السابقة مسبورًا بالتفسير المنقول:

فلاحتمال الأول : أن يتّضح لك خطأ تفسيرك اللغوي ؛ لمنافاته أو إبطاله للتفسير المُحتجّ به من التفسير المنقول . وحينها يجب عليك أن تصحّحَ خطأك ، وأن تستفيد من أسباب الخطأ ، كما شرحناه لك . وأنته هنا : على أننا عندما نقرّر احتمال إسقاط التفسير المنقول للتفسير اللغوي ، فلا يعني هذا التقرير أن التفسير المنقول خارجٌ عن التفسير اللغوي ، بل هو ذروة سنامه ؛ ولذلك قدّمناه . والثاني : أن يتّضح لك أن تفسيرك اللغوي صحيحٌ ؛ لموافقته ومطابقته للتفسير المنقول. وحينها تمسّك بصوابك، وتشبّث بالمنهج الذي أوصلك إليه.

والثالث : أن يتّضح لك أن تفسيرك اللغوي مُغايِرٌ للتفسير المنقول؛ لكنه لا ينافيه ولا يُبطله. وحينها يُحتملُ أن يكون المعنى اللغويُّ صحيحًا مع

= ابن فارس على هذه العبارة وعلى هذا الموضوع في كتابه الصحاحي (٢٦-٢٧) .

المعنى الوارد في التفسير المنقول ، فُتَحْمَلُ الآية على المعنيين كليهما^(١) . ويحتمل أن يكون المعنى اللغوي مع قبوله لغةً ، إلا أن التفسير المنقول أظهر أنه معنيٌّ مرجوحٌ أو غيرُ مرادٍ في الآية .

ويظهر هنا : أن التفسير المنقول لا ينحصر أثره في تقويم عملي بين التخطيء والتصويب للتفسير اللغوي ، كما كان الحال في مسيرة خطواتنا ومراحلها السابقة ، بل هناك (في هذه الخطوة خاصة) احتمالٌ ثالثٌ؛ لأن التفسير المنقول قد يضيف إلى التفسير اللغوي معنىً جديداً .

وهذه الخطوة تتفرّعُ إلى ثلاثة فروع ، وهي :

الفرع الأول : تفسير القرآن بالقرآن . فالكلام كلام الله ، وهو تعالى أعلم، وفهم كلامه بكلامه أو جب وأحكم .

لكن علاقة الآية بالآية في تفسيرها معناها مختلفةٌ مراتبُهُ ، باختلاف قوّة ظهور علاقة الآية بالآية ، وبتباين وضوح هذه العلاقة في بيان مراد الله تعالى . ومع أهمية محاولة استنباط التفسير القرآني كله ، الظاهر منه والخفي ، وتقليل الفوات منه ما أمكن ؛ إلا أن الذي لا ينبغي فواته ، ولا يصح أن يُغفَلَ عنه

(١) ومن أمثلة ذلك : تفسير قوله تعالى ﴿ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا هُمْ ﴾ [محمد : ٦] . جاء عن السلف تفسير (عَرَفَهَا) من المعرفة، وأن المؤمن يعرف منزله وأهله في الجنة. وذهب بعض أهل اللغة أن (عَرَفَهَا) من قولهم : طعامٌ مُعْرَفٌ ، أي مُطَبَّبٌ، والمعنى : طَبَّبَهَا لَهُمْ . فالمعنى الثاني لا يطل الأول ، وإن كان مختلفاً عنه . فيمكن قبول التفسير اللغوي مع التفسير المأثور ، ولا يلزم ردّ اللغوي في هذه الحالة .

انظر: تفسير عبد الرزاق (٢/٢٢١-٢٢٢)، وتفسير الطبري (٢١/١٩١-١٩٢)، والدر المنثور للسيوطي (١٣/٣٥٩-٣٦٠). وانظر : غريب الحديث للحري (١/١٨٩)، وغريب القرآن لابن قتيبة (٤٠٩-٤١٠). والمثال مستفادٌ من كتاب التفسير اللغوي للدكتور مساعد الطيار (٦٣١-٦٣٢) .

خاصة ، هو التفسير القرآني الظاهر ، الذي تتضح فيه علاقة الآية بالآية غاية الوضوح ؛ لا لأن الغفلة عنه أقبح من الغفلة عن التفسير القرآني الخفي .. فقط، ولكن أيضاً: لأن درجة حجّيته في التفسير أقوى ، والالتزام ببيانه أوجب .

ومن هنا يتبين أن إطلاق القول بتقديم تفسير القرآن للقرآن على غيره من مصادر التفسير ومآخذه ليس صحيحاً ؛ إلا بقيد التفسير القرآني الظاهر ، الذي تكون فيه علاقة تفسير الآية للآية علاقة واضحة. وأما ما كان دون ذلك ، فيُنظر إلى ما يخالفه (سواء أكان تفسيراً نقلياً أو لغوياً) فيُقدّم الأرحح والأقوى .

ولاستخراج التفسير القرآني مراحل :

الأولى : استخراج الآيات ذات العلاقة بآيات الدرس من كتاب الله العزيز بالجهد الذاتي الخالص . إما من خلال قراءة القرآن كاملاً ، وإما من خلال استعراض الآيات التي تقترب في موضوعها من موضوع الآيات التي أدرسها : إما بالاستعراض الذهني لمن كان ذا حافظَةٍ جيدة لكتاب الله العزيز واستحضار قويٍّ لآياته الكريمة ، أو من خلال الاستعانة بالفهارس الموضوعية للآيات ، المؤلفة حديثاً؛ حيث إن الآيات التي يفسر بعضها بعضاً يغلب أن تكون في سياق موضوع متّحد .

الثانية : الاستعانة بالجهود المتفرقة لأهل العلم التي تتضمن جمع النظر إلى نظيره من الآيات .

ويأتي في رأس هذه الجهود (غير المختصة بتفسير القرآن بالقرآن) : كتب مشكل القرآن : كـ(تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ، و(فوائد في

مشكل القرآن) للعزّ بن عبدالسلام (ت ٦٦٠هـ) ، وغيرها من الكتب القديمة ، والحديث كـ (دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب) للأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٢هـ) . حيث إن ذكّر المتعارض في الظاهر من الآيات (وهذا هو المقصود الأكبر من متشابه القرآن هنا) ، وبيان عدم وقوع التعارض في باطن الأمر وواقعه = هو تفسير للقرآن بالقرآن في حقيقته! كما أن هذا السياق لا يخلو من ذكر الآيات العديدة التي تدل على المعاني التي يبينها مؤلف الكتاب . كما أن كتب النسخ والمنسوخ نافعة أيضا في معرفة الآيات ذات العلاقة؛ لكن ينبغي أن لا ترجع في هذه الخطوة إلى كتب النسخ والمنسوخ إلا لجمع الآيات فقط ، دون معرفة رأي مؤلف الكتاب في توجيهه إشكال التعارض بين الآيات التي قيل فيها بنسخ بعضها لبعض، وهل أيد القول بالنسخ أم أيد الجمع ؛ لأن الجمع بين الآيات المتعارضة والعجز عنه مطلب مهم لاجتهادك ولتكوين ملكتك ، فلا ينبغي أن تقفر عليه بتلقنه عن غيرك في هذه المرحلة . أما معرفة النسخ من عدمه فمرحلة قادمة ، لأنه من وجوه إفادة السنة الضرورية في تفسير القرآن.

ومن هذه الجهود : كتب العلم الموضوعية ، التي تعرض لكل موضوع قرآني بتوسع . فمثلا : كتب الفقه التي تحرص على الاستكثار من الاستدلال ، كثيرا ما تورد الآيات العديدة الدالة على حكم فقهي . وكذلك كتب العقائد، فإن مرت بي آية تتحدث عن مسألة عقديّة، رجعت إلى كتب المعتقد ، وإلى باب تلك المسألة فيها . وإذا كانت المسألة متعلّقة بالزهد وتركية النفوس، رجعت إلى الكتب المؤلفة في ذلك. مع الحذر من غلو بعض تلك الكتب في إلحاق الآية بالآية ، أو في تحميلها معنى لا تحتمله ؛ إلا على وجه

قياس معنى على معنى ، أو من باب : «الشيء بالشيء يُذكر» ، وهي سمة معروفة في التفسير الإشاري الصوفي .

ومن هذه الجهود أيضاً : كتب أحكام القرآن ؛ لأنها كتبٌ تُعنى بالآيات التي تختصُّ ببيان الأحكام ، ولذلك فإنها ستحرص على استيعاب الآيات الدالة على كل حكمٍ من الأحكام . كـ (أحكام القرآن) لأبي جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ) ، و (أحكام القرآن) لأبي بكر الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ) ، و (أحكام القرآن) لأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ) ، و (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) .

وخلال هذه المرحلة قوِّم جهدك الذي قمتَ به في المرحلة السابقة ، لتقف على سبب فوات الآيات المفسَّرة عليك أثناء اجتهادك المحض ، ولربما وقفتَ على فواتٍ على من سبقك من أهل العلم ، فيستدركه عليه عالمٌ آخر . فحدِّد من خلال هذا التقويم أسباب الاستيعاب ، وتمسَّكُ بها ، وحدِّد أسباب الفوات ، واحذرهما .

الثالثة : الرجوع إلى كتب التفسير عموماً ، وإلى تلك التي اعتنت عنايةً واضحةً بتفسير القرآن للقرآن خصوصاً ، كـ (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ، والتي تخصَّصت في هذا الباب ، كـ (أضواء البيان) للشنقيطي (ت ١٣٩٢هـ) .

ويدخل في هذه المرحلة : الرجوع إلى كتب التفسير الموضوعي العصريَّة ، إذا كان أحدها قد تناول موضوعَ آياتٍ دراستك .

واحرص على أن تقتصر في استفادتك من هذه الكتب في هذه المرحلة على جمع الآيات فقط ، لتقوم أنت بإيجاد وجه البيان في الآية للآية وإيضاح

كيفية تفسيرها لها ، دون أن تستفيد ذلك من تلك الكتب . فالوقوف على الآية المفسرة بجهدك الخالص وإن كان مطلباً من مطالب تكوين الملكة ، لكن الوقوف عليها فرع العلم بوجه دلالتها على التفسير والبيان . فإن فاتك الوقوف على الآية بجهدك ، فلا يفوتك جهد آخر ، هو: جهد الوقوف على وجه دلالتها على التفسير ؛ فإن جهدك الثاني هو المقصود الأكبر لإيقاظ الحس التفسيري لديك؛ ولذلك نلفت انتباهك إلى ضرورة عدم فوات فرصته عليك.

الرابعة : الرجوع إلى كتب القراءات ؛ حيث إن من أعظم وجوه إفادة القراءات الثابتة العديدة للآية الواحدة التفسير والبيان . فلربما أوضحت قراءة لآية معناها الخفي في قراءة أخرى لها، ولربما أوضحت كل قراءة من القراءتين معنى الأخرى أو أتمته.

فعلى الدارس أن يراجع كتب القراءات التي تضم القراءات الثابتة^(١)، والخالية من توجيهها، لكي ينظر في مدى إفادة القراءات في فهم الآية. وعليه أن يؤخر الرجوع إلى كتب توجيه القراءات إلى آخر مرحلة؛ لكي لا يتلقن منها ما يؤثر في انطلاقة اجتهاده . ومن أهم هذه الكتب: (الحجة للقراء السبعة) لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، و(المحتسب) لابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، و(الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) .

وبذلك نكون قد انتهينا من الفرع الأول من فروع التفسير بالمنقول ، وهو تفسير القرآن بالقرآن ، لنصل إلى الحديث عن :

(١) ومن أيسرها كتاب (القراءات العشر المتواترة) للشيخ محمد كريم راجح .

الفرع الثاني : تفسير القرآن بسنة النبي ﷺ . لم يكن ليصح أن يتخلف أحدٌ من أهل التفسير عن ذكر هذا المصدر من مصادر التفسير ؛ لأنه لا شك في أن النبي ﷺ أعلم الثقلين بمراد الله تعالى ، وأن إحدى أعظم مهام نبوته بيان معاني كلام الله سبحانه ، وأنه ﷺ أداها على أكمل وجه . فكان من أوجب الواجبات على المفسر أن يهتم في تفسيره إلى تفسير النبي ﷺ ، فيكون التفسير النبوي هو مقياس إصابته وخطأه :

(١) فما ضاده التفسير النبوي وأبطله فهو الباطل مردود ، ولا يجوز أن يُفسر به كتاب الله العزيز . (٢) وما وافقه فهو الحق الذي لا شك فيه . (٣) وما لم يوافقه ولم يضاده فتمثل فيه الصحة ، فيكون صحيحاً مع التفسير النبوي، ويُحتمل فيه الخطأ . كما كنت قد بينته في بداية حديثي عن التفسير بالمنقول، وعن علاقته بالتفسير اللغوي (المعقول) .

ولتفسير السنة للقرآن الكريم وجهان معلومان :

الأول: التفسير النبوي الصريح للآية، وهو الذي يكون قصد بيان معنى الآية واضحاً فيه نصاً^(١)، أو شبه النص: بأن لا تُفهم الآية الفهم الصحيح إلا به^(٢).

(١) كحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه ، قال : سمعتُ رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴿١﴾ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِي ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِي ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِي» . أخرجه الإمام مسلم (رقم ١٩١٧) .

(٢) كقول ابن عمر رضي الله عنه : «أحل لنا من الميتة ميتتان ، ومن الدم دمان : من الميتة : الجراد والحوت ، ومن الدم : الكبد والطحال» . أخرجه الإمام أحمد في علة (رقم ١٠٩٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٤/١) ، موقوفاً ، وهو صواب الحديث المرفوع في المسند للإمام أحمد (رقم ٥٧٢٣) ، وابن ماجه (رقم ٣٢١٨ ، ٣٣١٤) ، كما بين ذلك أبو زُرعة (العلل لابن أبي حاتم : رقم ١٥٢٤) ، والدارقطني (العلل رقم : ٢٢٧٧ ، ٣٠٣٨) ، والبيهقي (٢٥٤/١) .

الثاني: التفسير غير الصريح ، ولا شبه الصريح . وهو عموم السنة النبويّة، من أقوال وأفعالٍ وتقريرات .

ولا شك أن علاقة التفسير بالوجه الأول أقوى ، وإن كانت علاقته بالثاني لا يُمكنُ إغفالها، بل قد لا يصح فهم الآية إلا به ؛ إذ لا يجوز أن أُقرّرَ معنَى آيةٍ يُعارض (معارضةً حقيقيةً) حديثاً نبويّاً ، على غير وجه النسخ . كما أن كثيراً من مجملات القرآن لا يأتي بيانها إلا في السنة ، كبيان السنة لأحكام الصلاة والزكاة والحج وغيرها من شرائع الدين .

غير أن التوسّع في تفاصيل الأحكام ، وما يكتنفها من اختلافٍ طويل، سيُخرُجُ بالتفسير عن مقصوده الأكبر وغايته العظمى ، وهو البيان والتوضيح للنصّ القرآني . وإن كان النصّ القرآنيُّ لن يستغنيَ عن تكميل السنة لإيضاح بقية معالم الدين ؛ لأن التفسير ليس هو الدين كله^(١)، بل التفسير أحد علوم الدين ، ومن أجلها ، أو هو أجلها!

وقد حرص العلماء على جمع التفسير النبويّ من الوجه الأول ، وهو التفسير الصريح وشبهه. أما الوجه الثاني : فلما كان هو السنة النبوية كلّها ،

= وهو مع وقفه له حُكْمُ الرُّفْعِ ، لكون التحليل والتحریم ، وخاصة فيما يخالف ظاهر القرآن ، لا يكون إلا بتوقيف من النبي ﷺ . وإلى ذلك أشار البيهقي (٢٥٤/١) ، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٤/٦٤١-٦٤٣ رقم ٣١٢٨) .

وعلاقة هذا الحديث بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ ظاهرةً، تشمل الدلالة على التفسير باللفظ (بذكر الميتة والدم) وبالمعنى (بتخصيص ما ظاهره العموم في الآية) .

(١) انظر كتاب (مفهوم التفسير والتأويل) لفضيلة الشيخ الدكتور مساعد الطيار ، فقد أكد فيه هذا المعنى.

كان جَمْعُهُ مطلبًا آخر ، ولذلك فقد كان هو مصنِّفاتِ السَّنةِ جميعَها ، ولم يدخل منه في كتب التفسير إلا القليل .

غير أن هذا التفسير النبوي لا بد من التثبُّت من صحة نسبته إلى النبي ﷺ ، بدراسة إسنادِه وتخرِيجه والنظر في أحكام أهل العلم فيه (إن وُجدت) ، ولا يجوز أن يُعتمَدَ عليه اعتمادًا على النصِّ النبوي ؛ إلا بعد التثبُّت من كونه نبويًّا حقًّا . ويُمكن الاكتفاء بأحكام أهل الاختصاص ، لمن لم يكن منهم ، ولا بُدَّ من الترجيح بين أقوالهم إذا ما اختلفوا، أو تقليدِ أولاهم بالتقليد، لمن لم يعرف دليلَ الترجيح بين أقوالهم ووجهه .

وللوصول إلى تفسير القرآن بالسنة أربع مراحل :

المرحلة الأولى : الوقوف على التفسير المروي عن النبي ﷺ .

على أن يكون المقصود من هذه المرحلة جمعَ المرويَّاتِ فقط ، دون أيِّ جهدٍ إضافيٍّ آخر ، خاصة فيما يتعلق باستنباط وجهِ بيانِ الحديثِ للآية ؛ فهذه مرحلةٌ لاحقةٌ ، لا يصحُّ أن تتقدَّم موضعها ؛ لأسباب ستوضح عند مجيء ذكرها .

وطريقة الوقوف على هذا التفسير تكون بالرجوع إلى وجوه التصنيف

التالية :

الأول : كتب التفسير بالمأثور المسندة : كـ(التفسير) لعبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، و(جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، والموجود من تفسير يحيى بن سلام (ت ٢٠٠هـ) ، ومن تفسير عبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ) ، ومن تفسير محمد بن إبراهيم ابن المنذر (ت ٣١٨هـ) ، ومن (تفسير القرآن العظيم) لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) ، ونحوها . وأغناها تفسيراً : كتابا الطبري وابن أبي حاتم .

الثاني: كتب التفسير الجامعة للتفسير بالمأثور غير المسندة : كـ(تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ، و(الدُّرُّ المنثور) للسيوطي (ت ٩١١هـ) . ويمتاز الأول : بسياقه أسانيد الكتب أحيانا كثيرة، وبالحكم عليها أحيانا أقل . ويمتاز الثاني : بكونه أكثر استيعاباً للمرويات . وفائدتهما فيما لا إسناد له عندهما: هو الوقوف على الوارد في الآية من التفسير المروي ، والوقوف على مصدره ولفظه ، لمحاولة تخريجه - بعد ذلك - والتثبت من صحته .

الثالث: كتب التفسير الواردة ضمن كتب السنة : كـ(كتاب التفسير) في صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، وصحيح مسلم (ت ٢٦١هـ) ، والسنن الكبرى للنسائي (ت ٣٠٣هـ) ، والجامع لعبد الله بن وهب (ت ١٩٧هـ) ، والسنن لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ) ، والمستدرک للحاكم (ت ٤٠٥هـ) ونحوها .

الرابع: كتب التفسير في كتب الزوائد : ككتاب التفسير في (مجمع الزوائد) ، و(مجمع البحرين في زوائد المعجمين) ، و(بغية الباحث بزوائد مسند الحارث) ، و(موارد الظمان من زوائد صحيح ابن حبان) ، و(كشف الأستار عن زوائد مسند البزار) : خمستها للهيثمي (ت ٨٠٧هـ) ، و(المطالب العالية) لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) ، و(إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) للبوصيري (ت ٨٤٠هـ) .

الخامسة: كتب أسباب النزول : كـ(أسباب النزول) للواحدي (ت ٤٦٨هـ) ، و(العجاب في بيان الأسباب) لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) ، و(الصحيح المسند من أسباب النزول) لمقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢هـ) ، و(المحرر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة) للدكتور خالد المزيني ، و(الاستيعاب في بيان الأسباب) لسليم الهلالي ومحمد آل نصر .

السادسة : كتب الناسخ والمنسوخ : ككتاب (الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) ، و(الناسخ والمنسوخ) لأبي جعفر ابن النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، و(عمدة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ) المطبوع باسم (ناسخ القرآن ومنسوخه) لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، و(الناسخ والمنسوخ) لأبي بكر ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) ، ونحوها .

ومع أن عامة ما يردُّ في أسباب النزول والناسخ والمنسوخ آثارٌ موقوفةٌ على الصحابة أو التابعين ، إلا أن الأصل في الإخبار بسبب النزول وفي الإخبار بتأخر نزول الآية الناسخة عن المنسوخة أنه نقلٌ لواقعٍ مشاهدٍ مباشرة (كما هو الحال مع الصحابة غالباً) أو بواسطة (كما هو الحال مع التابعين) . وهذا يعني أن الإخبارَ بذلك ليس عن اجتهادٍ .. غالباً ؛ لأن مدخلَ الاجتهاد فيها ضيقٌ جداً ومحدودٌ الإمكانِ كثيراً . ولذلك كان الذي يصحُّ منه فهو حجةٌ ، يجب أن يُراعى مراعاته الكاملة في التفسير . وهذا هو معنى إدخال المحدثين لهذا النوع من الآثار الموقوفة في قسم الأحاديث المرفوعة : (١) المتصلة المسندة .. إن كانت موقوفةً على صحابي، (٢) أو المرسلة .. إن كانت موقوفةً على تابعي .

وكما يجب الانتباه إلى المقصود بذكر سبب النزول وإلى صيغته ، يجب أيضاً الانتباه إلى سعة مدلول لفظ النسخ عند السلف عن مدلوله عند المتأخرين ، ليشمل عند السلف في دلالاته التخصيصَ أيضاً .

السابعة : استعراضُ مواضعِ وُرُودِ الآياتِ في كُتبِ السنة ، ولو من خلال فهرس الآيات فيها ، أو باستخدام برامج الحاسوب ، من خلال البحث في كتب السنة عن نصِّ قرآني (آيةٍ أو جزءٍ منها) . فهذا العمل قد يُوقَفُ على تفسيرٍ نبويٍّ واردٍ في غير مظنته من كتب السنة ، فتضيفُ بذلك على كتب

التفسير إضافة مهمة .

المرحلة الثانية : دراسة هذا التفسير المروي عن النبي ﷺ لتمييز صحيحه

من سقيمه .

وهذا علمٌ واسع و تخصصٌ كبير من أعمق وأجل علوم الإسلام ، فمن لم يكن من أهله، فينبغي عليه أن يحتكم إلى أهله . وينبغي أن يكون لديه من علومهم ما يُمكنه من الترجيح بين أدلتهم إذا اختلفوا في التصحيح والتضعيف ، ولو أن يقتصر في مقدرته على الترجيح على أن يكون قادرا على الترجيح في خلافياته الواضحات المآخذ .

فإذا ميز الصحيح من الضعيف (بجهد أو باحتكامه لأهله) ، جعل الصحيح وحده منطلقاً دراسته بعد ذلك .

المرحلة الثالثة : فهم الحديث الثابت عن النبي ﷺ في التفسير ، والاجتهاد

في استنباط وجه بيانه للآية التي يفسرها ، دون الرجوع إلى شروح الحديث ؛ إلا عند وجود كلمة غريبة في الحديث النبوي ، فليرجع حينها إلى كتب غريب الحديث ، وعلى رأسها كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) لمجد الدين ابن الأثير (ت ٥٦٠٦هـ) .

المرحلة الرابعة : تقويم فهمه للحديث ، ومراجعة استنباطه لعلاقته بتفسير

الآية ، بالرجوع إلى كتب شروح الحديث وإلى كتب التفسير التي أوردته، ليرى كيف فهم العلماء الحديث ، وأين سار بهم الاستنباط في تفسير الآية .

وبذلك يكون قد انتهى من هذا الفرع من فروع التفسير المنقول ، وهو

تفسير السنة للقرآن. لنتقل بعده إلى الفرع الثالث ، وهو :

الفرع الثالث: تفسير الآية بأقوال السلف، من الصحابة والتابعين وأتباعهم
وقد تكلم العلماء عن أهمية الرجوع إلى تفسير السلف^(١)، وخاصة تفسير الصحابة رضوان الله عليهم. كما أن هناك أقوالاً عديدةً حول حجية تفسيرهم، على اختلاف طبقتهم. لكن أحدًا لم يخالف في ضرورة الرجوع إلى أقوالهم، ولا في عدم جواز الخروج برأي يُبطل أقوالهم المتواردة في تفسير الآية، سواء اتفقوا (وهو آيين في الحجية) أو اختلفوا (بعدم الخروج عن مجموع أقوالهم بقولٍ يضادُّها)^(٢)؛ لأن ما علمنا أنه هو فهم السلف في الآية،

(١) انظر لبيان منزلة أقوال السلف (من الصحابة والتابعين) في التفسير المراجع التالية: الرُّدُّ على الجهمية للدارمي (رقم ١٥٣-١٥٤، ٣٢٦)، ونقض الدارمي على المريسي (٣٣٩-٣٤١)، وجامع البيان لابن جرير الطبري (٨٨/١-٨٩)، ومقدمة في أصول التفسير لابن تيمية - مع شرحها للدكتور مساعد الطيار - (رقم ١١٢، ١٢٠، ١٢٥-١٤٥)، وبغية المراتد لابن تيمية (٣٣٠-٣٣٢)، والمسودة لآل تيمية (٣٨٤٠٣٨٥/١)، وإعلام الموقعين لابن القيم (١٥٣/٤-١٥٦)، والبرهان للزركشي (١٥٧/٢-١٥٩).
(٢) وقد نصَّ عامة الأصوليين على عدم جواز الخروج عن مجموع أقوال السلف في الأحكام الفقهية، وقَيَّدَ بعضهم عدمَ الجواز بأن يكون في القول الخارج عن أقوالهم رفع وإبطال لها كلها، وليس هذا موطن تحرير الكلام في هذه المسألة، وتكفي هنا هذه الإشارة، مع العزو التالي:
فانظر: الرسالة للشافعي (٥٩٥-٥٩٦ رقم ١٨٠١)، وتطبيقاً عملياً له في الأم (٥٠٤/٣-٥٠٦ رقم ١٢٦٥، ١٢٦٧)، الفصول في الأصول لأبي بكر الحَصَّاص الرازي الحنفي (١٥٤/٢-١٥٥)، والعدة لأبي يعلى الفراء الحنبلي - وهو منصوصُ الإمام أحمد - (١١١٣/٤)، والتحرير للكمال ابن الهمام الحنفي - وعزاه للأكفريين - وشرحه: التقرير والتحجير لابن أمير الحاج الحنفي (ت ٨٧١-) - وعزاه ل محمد بن الحسن الشيباني - (١٤١/٣-١٤٢)، ونحوه في تيسير التحرير لأمير بادشاه الحنفي ت ٩٧٢- (٢٥٠/٣)، وإحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي المالكي - ونقله عن كافة المالكية - (رقم ٥٢٧-٥٣١)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية - وهو اختيار شيخ الإسلام - (٢٩١/٢١) (١٢٥/٣٤)، والبحر المحيط للزركشي الشافعي (٥٤٠/٤-٥٤٣)، والتحجير شرح التحرير =

وغلب على ظننا أنه لو كان لهم فهمٌ آخر فيها لُنقل إلينا ، لا يمكن أن يكون باطلا ؛ لأن في اعتقاد بطلان فهم السلف للقرآن لازماً فاسداً ، وهو أن النبي ﷺ توفّي وما أتمّ بلاغَ الدّين؛ إذ إن بيان القرآن إحدى أعظم واجبات الرسالة التي كلف النبي ﷺ بها من ربه عزّوجلّ ، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]، فكيف يجتمع اعتقاد أن النبي ﷺ قد أدى الأمانة وبلغ الرسالة مع اعتقاد أن الأمة كلها جهلت شيئاً مما أمر النبي ﷺ ببيانه؟! وكيف يجتمع اعتقاد حفظ الدين مع اعتقاد أن ما بلغه النبي ﷺ لم يُحفظ .. لا مرفوعاً ولا موقوفاً؟!

وكما أن لأقوال السلف في التفسير هذه المكانة ، فإن المكانة الأكبر هي لمنهج السلف في التفسير ، فهو حجةٌ مطلقة ، لا يجوز الخروج عليه بنقصٍ منه أو زيادةٍ عليه ^(١). والتزامٌ منهجهم في فهم القرآن أوجب الواجبات في هذا الباب ؛ لأن منهجهم إجماعيٌّ لا يجوز فيه احتمالُ الخطأ أو الضياع ؛ إلا باعتقاد باطلٍ من نمط ما أُلحنا إليه آنفاً وأشنع. فالزيادة على منهجهم مردودة: كتأويل الآية بقرينة يُدعى أنها عقلية (وليست كذلك) ، أو اللجوء إلى حساب الجُمَّل لاستخراج معنًى خفيٍّ ، أو إلى عدِّ الأحرف والآيات ، ونحو

= للمرداوي الحنبلي (١٦٣٨/٤-١٦٤٧).

(١) وبذلك ردّ الإمام الشاطبي على بعض أقوال سهلِ التُسْتَرِي التفسيرية ، التي جرى فيها على التفسير الإشاري ، وحتم ردّه عليه بقوله: « والدليل على ذلك أنه لم يُنقل عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين تفسيرٌ للقرآن يمثله أو يقاربه . ولو كان عندهم معروفاً لُنقل ؛ لأنهم كانوا أحرى بفهم ظاهر القرآن وباطنه ، باتِّفاق الأئمة ، ولا يأتي آخرُ هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها ، ولا هم أعرف بالشرعية منهم » . الموافقات للشاطبي (٢٤٨/٤) .

ذلك مما لم يصحَّ عن السلف الرجوعُ إليه في التفسير^(١) = فكُلُّه باطل. كما أن النقص من منهجهم باطلٌ أيضاً، كمن خرج عن دلالة اللغة تماماً، بحجة التفسير الباطن، أو بحجة تجددٍ منهج الفهم !!

وللوصول إلى تفسير السلف نسير أولاً وَفَقَّ المرحلتين الأُولَيَيْنِ في الفرع السابق ، وهما : ١/مرحلة الجمع ، ومصادره في الفرع السابق هي مصادره نفسها في هذا الفرع ، ٢/ ومرحلة التثبيت من صحته .

لكن يجب أن تعرف بأن آثار السلف في التفسير يمكن أن تفيدك في التفسير ولو لم تصح بالمنهج الحديثي للأحاديث المرفوعة ، وليبيان هذا المنهج موطن آخر^(٢) . لكن يكفي أن تعرف هنا أننا نكتفي من بعض الآثار بإثبات رأيٍ للسلف في الآية ، إن لم يصح عن آحادهم ، فإنه قد يدل على أن ذلك الفهم قد كان موجوداً لدى بعضهم وفي جيلهم . كأثر لا يصح عن الصحابي لعدم سماع التابعي الذي رواه عنه منه ، لكنه يصح عن التابعي الذي نقله عنه ،

(١) أما الرجوع إلى شيء من ذلك لإثبات وجهٍ من وجوه الإتيان (والإعجاز) ، دون الدخول في فهم الآيات ، فليس هذا تفسيراً ، فلا بأس به . بشرط إثبات علميته وصحته بدليل ظاهر ، لا بتلاعب ولا اجتراءات لا وزن لها في سياقات العلم !

قلتُ ذلك ؛ لأن المخطور هو الخروج عن منهج السلف في التفسير ، أما استخراج عجائب القرآن ووجوه إعجازه ودقائق دلالاته ، فهذا ما لم يزل أهل العلم جادين فيه . فانظر كلام العلماء في إظهار إعجاز القرآن البلاغي ، ماذا تجد منه في تفسير السلف ؟ لا تكاد تجد منه إلا أقل القليل . فإن قيل : لكن إعجاز القرآن البلاغي ثابتٌ بالدليل أنه إعجازٌ قرآنيٌّ تُحَدِّي به العرب ، قلتُ : ولذلك نشترط ممن ادعى وجهاً جديداً من الإعجاز أن يثبتته بدليلٍ صحيح، بخلاف الإعجاز البلاغي .

وأحسب المسألة ستُحسم عند الدليل الصحيح، فلا داعي للحذر من تقريرٍ يشترطُ صحةً الدليل !!

(٢) لي بحثٌ في ذلك أرجو أن يخرج قريباً .

فنرجع إليه في التفسير على أنه فهمٌ معتبرٌ للآية . وكمجموعة آثار لا تصح أفرادها، لكنها تدل بمجموعها على أن ذلك الفهم كان سائدا لدى السلف . فضلا عن التفسير اللغوي المنقول عن السلف ، ودلت عليه اللغة نفسها ، فمثل هذا مستغنٌ غالباً عن الأسانيد ؛ لأن نَقْلَ اللغة نقلٌ مستفيضٌ، والعمدة فيه على الاستفاضة لا على نقل الآحاد غالباً^(١) .

فإن انتهى الباحث من هاتين المرحلتين ينتقل إلى التالية :

المرحلة الثالثة : النظر في معاني أقوال السلف ، وهل اتفقوا أم اختلفوا ؟ وتصنيف أقوالهم بحسب الاتفاق والافتراق .
فإن اتفقوا وتواردت أقوالهم وتكاثرت على رأي واحد ، فهو غاية ما يُتوصَّل إليه في هذه المرحلة .

وإن اختلفت عباراتهم ، فيجب أن أحاول الجمع بين أقوالهم ؛ لما علمناه من تفسيرهم واختلاف عباراتهم فيه ، وأن أكثر اختلاف عباراتهم هو من باب اختلاف التنوع ، لا اختلاف التضاد . من مثل الاختلاف بذكر المترادفات الدالة على معنى واحد ، أو ذكر بعض أفراد العام من باب التمثيل^(٢) . وبذلك سيُضطرُّ الباحث إلى إعمال فكره في كلام السلف وفي التفقه فيه، وهذا تدريبٌ مهمٌ جداً لتكوين الملكة .

فإن تعذر الجمع ، وصحَّ حَمْلُ الآية على أكثر من معنى من المعاني

(١) وإلى ذلك أشار البيهقي في دلائل النبوة (٣٧/١) ، عندما قال : «وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم (أي الضعفاء) ؛ لأن ما فسروا به تشهد لهم به لغات العرب ، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط» .

(٢) انظر شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية للدكتور مساعد الطيار (رقم ١٤-٣٨) .

التي ذكرها السلف ، توجه ذلك ، خاصة عند عدم وجود مرجح لأحد تلك المعاني على الآخر^(١). وهذا يستلزم دقة بالغه في الفهم ، وفي مراعاة القرائن والمرجحات المختلفة . وهذا تدريب آخر ، يحتاج الباحث إليه أقوى احتياج ؛ لتكميل جوانب ملكته التفسيرية .

ومما يعينه على فهم الاختلاف الفهم المؤدي إلى حسن التعامل معه: محاولة تحديد سبب الاختلاف ، فعليه أن يجيل ذهنه في ذلك . وليستعن في تقوية ملكته في هذا الباب بتقوية علمه بالتنظير المعاصر له ، وذلك ببعض الدراسات الحديثة فيه : كـ(اختلاف المفسرين : أسبابه وآثاره) لفضيلة الشيخ الدكتور سعود الفنيسان ، و(أسباب اختلاف المفسرين) للدكتور محمد الشايع ، و(أسباب الخطأ في التفسير) للدكتور طاهر محمود محمد يعقوب ، و(الأقوال الشاذة في التفسير : نشأتها وأسبابها وآثارها) للدكتور عبد الرحمن الدهش .

فإن تعدد الجمع، وتعدّد أيضًا حمل الآية على المعاني الواردة جميعها، ومعنى ذلك أن التعارض مع كونه حقيقياً، فهو مما لا تحتمل الآية قبول اختلافه وجوهاً عديدةً في فهمها = فعندها يتوجب الترجيح بين تلك الأقوال المختلفة. والترجيح بين أقوال السلف والمفسرين عموماً هو أحد أوسع علوم التفسير وأجلّها خطراً ، وعلى الباحث أن يسعى لتحصيل ملكته . وأنصح في هذا المجال أن يقرأ كتاب (قواعد الترجيح عند المفسرين) للدكتور حسين بن علي الحربي ، لكي يتسع نظره في المرجحات .

(١) انظر شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية للدكتور مساعد الطيار (رقم ٣٩-٤١) .

وبوصوله إلى هذه المرحلة يكون الباحث قد انتهى من خطوة التفسير بالمنقول ، وقومَ بها الخطوة السابقة ، وهي التفسير اللغوي . وقد قدمنا في أول حديثنا عن هذه الخطوة الاحتمالات الثلاثة التي سيُخرِجُه بحثُه إليها من تقويمه التفسير اللغوي بالمنقول ، فكنْ على ذُكْرٍ منها .

ومن هذه الخطوة نصل إلى الخطوة السادسة والأخيرة :

الخطوة السادسة: الرجوع إلى كلام أئمة التفسير وإلى ترجيحاتهم النهائية . فبعد أن مررتُ بالخطوات السابقة جميعها لفهم مراد الله تعالى في كتابه الكريم ، واجتهدتُ في كل خطوة منها ، ولم أرضَ منهجَ التَّلَقِّيِّ بغير فقهٍ صحيح ولا طريقة التلقُّنِ لاجتهادٍ غيري دون معرفةٍ دليله بعمقٍ كافٍ ، بل اجتهدتُ في كل مرحلة من كل خطوة ، وقومتُ أغلبَ اجتهاداتي الجزئية السابقة باجتهادِ أئمةٍ كلِّ علمٍ فيه = بقي عليَّ التقويمُ النهائيُّ ؛ بالرجوع إلى خلاصة آراء أئمة التفسير في الآية .

وهنا ينبغي عليَّ أن أختار عدداً من أئمة التفسير ، ممن وُصِفوا بأنهم أكثر أئمة التفسير تحقيقا، وأقواهم تحريراً ، وأدقهم تعبيراً . وهم كثرٌ ، بحمد الله تعالى . دون إغفال الآخرين ، بل كلما توسَّعتَ في النظر في كتب التفسير خرجتُ بفائدة أكبر ؛ خاصة مع وجود مميزات في بعض التفاسير تختصُّ بها دون غيرها . وعلى رأس هذه الكتب : تفسير ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، وتفسير ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ؛ لما تميَّزا به من تحقيقٍ وتحرير ، ومن صحة معتقدٍ وسلامة منهج . ثم تفسير (المحرَّر الوجيز) لابن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ) ، و(الوجيز) للواحدي (ت ٤٦٨هـ) .

ومن المهمِّ في هذا الباب أن تتعرَّفَ على تراجم المفسرين ، وعلى

مكانتهم ومكانة كتبهم في التفسير ، وعلى منطلقاتهم العقديّة والمنهجية؛ لتحسن الاستفادة من كتبهم . فمثلاً : كتابُ (الكشاف) للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) من أبدع كتب التفسير في إظهار النواحي البلاغية ، وفي سببها ضمنَ عبارة البيان والتوضيح للآية ؛ لكن مؤلفه من أئمة الاعتزال الدُّعاة إليه؛ ولذلك لا يُنصح بالرجوع إليه ؛ إلا لمن كان ضليعاً من علم المعتقد ، قادراً على تمييز القول المؤسَّس على معتقد باطلٍ والقول المؤسَّس على معتقد صحيح . وهكذا الشأن في كل كتابٍ علِّمَت من مؤلفه مخالفةً منهج السلف في معتقدٍ أو سلوكٍ أو طريقةٍ في الفهم : أن يرجع إليه ويستفيد منه من كان قادراً على تخليصه من شوائبه ، وأن يتجنّب الطالبُ المبتدئ غير القادر على ذلك .

وطريقة السير في هذه الخطوة : أنني بعد أن خرجتُ بتفسيرٍ للآيات المدروسة ، اعتمدتُ فيه على التفسير بالمعقول (وفقَ دلالة اللغة وأساليب العرب في البيان)^(١) والمنقول ، بجهدِي الخاصّ ، وجب عليّ تقويمُ هذا الجهد؛ للاطمئنان إلى سلامة نتائجه (أولاً) ، ولمعرفة أسباب الخطأ وأسباب الصواب (ثانياً) ؛ لتُجتنَب الأولى ، وتُلتزم الثانية .

فإن وجدتُ المفسرين الذين احتكمتُ إليهم قد اتفقوا على قول ، كان قولهم هذا هو الصواب الذي لا يكون سواه إلا الخطأ، خاصة وأنني أتحدّثُ عن طالبٍ متدرّبٍ متمرّن . فيجب تقويم اجتهادك وفقَ هذا التفسير، فإن وافقته فذاك ثمرةُ جهدك المتواصل، بعد توفيق الله تعالى لك. وإن خالفته فقد استفدت

(١) لا يكون التفسير المعقول مقبولاً ؛ إلا أن يكون فهماً للدلالة اللغوية من الآية . أما ما خرج عن هذه الدلالة وعن الاعتماد على المنقول ، فهو التفسير بالهوى .

سبب الخطأ، وعرفت موطنَ النقص في اجتهادك ، وهي ثمرة لا تقل عن الأولى ؛ لأنها تعصمك (بإذن الله تعالى) من إعادة الخطأ ومن تكرار الغفلة عن موطن النقص .

وإن اختلفوا: نظرتُ إلى مقالاتهم، هل فيها القول الذي وصلتُ إليه؟ فإن خرج القول الذي وصلتُ إليه عن جميع مقالاتهم ، كان كالأول : دليلاً على أنني لم يحالفني الصواب . فعليّ أن أنظر في الخطأ وأسبابه ، على ما بيئته آنفاً .

وإن وافقتُ بعضهم دون بعض ، كان هذا دليلاً على عمق الفهم الذي توصلتُ إليه ؛ لكن لا يلزم أن يكون ما توصلتُ إليه هو الصواب! فالصواب لا يُعرفُ بمجرد موافقة جُهدك له ، بل يُعرفُ بدليله . أما العمق .. فيمكن أن يستحق ما توصلتُ إليه أن يُوصفَ بأنه فهمٌ عميق ؛ مجرد موافقتك لإمامٍ من أئمة التفسير . لكن ليس كل عمقٍ يُوصلُ إلى الصواب ، وليس كلُّ ظاهرةٍ حليفتها الخطأ .

وعليّ في حالة موافقة بعض أئمة التفسير دون بعضهم الآخر : أن أنظر في استدلال كل إمامٍ على قوله ، وأن أدققَ في أساس رأيه الذي بناه عليه ، وأن أزن ذلك بما اجتمع لديّ من أدلةٍ زاخرةٍ أوصلتني إلى قولي ، لأخرج بالترجيح النهائي . وهنا تظهر إحدى أهم فوائد اجتهاداتك السابقة ، التي أظهرت لك مآخذ الأقوال ، ووضّحت لك معالم الوصول إليها ، وعمّقت لديك الاجتهاد ، بما أزعمت أنه لا يمكن الوصول إليه بغير هذه الخطة أو نحوها. وحينها تكون أقدر على الترجيح الرَّجِيح ، وأن تصل إلى القول الصحيح .

فإن وصلت إلى القول الراجح الذي سبقك إليه أحد أئمة التفسير ، بكل إنصاف ، ودون التعصّب الخفيّ لقولك الأول . فعليك بالنظر في العبارة التي تعبر بها عن ذلك القول الراجح ؛ فإن تحرير المعنى وسبكّه في قالب الألفاظ فنّ آخر مهمّ ، فلا تُغفل تكوين ملكته أيضاً . وذلك بالنظر في تعبيرك أنت الذي قيّدته أولاً ، ثم في صياغة الأئمة لذلك المعنى ؛ لاختيار أوضحها وأدقّها وأجمعها للمعنى المراد من كل جوانبه .

وهنا تكون قد وصلت إلى آخر المطاف ، وحن منك أوان القطاف ، لتقول بكل ثقة : تفسير قول الله تعالى في آية كذا هو كذا وكذا ؛ فهنيئاً لك أيها المفسر الصغير^(١)!!

والأهم أنك بدأت في تكوين ملكة التفسير لديك ، وفي السير على درب طویلٍ منتهاه أن تكون مفسراً كبيراً (إن شاء الله تعالى) !!! وأرجو أن تَحْمَدَ لي هذه الخطة بعد حين ، فإن كان ذلك ، فلا تنسني من دعوةٍ صالحةٍ ، ربما أكون أسيرَ إجابتها من ربّ سمیع قريب مجيب (سبحانه).

(١) ما زال صغيراً لأننا قرّرنا أن تأصيله العلمي في العلوم الإسلامية المرتبطة بالتفسير يجب أن تستمرّ عنايته به ، ولا شك أن هذا طريقٌ لا نهاية له ، كما أن قوّة الملكة أيضاً لا حدّ لآخرها . وتدرّب الطالب على هذه الخطة في جزءٍ أو جزئين من القرآن الكريم ، لن يصل به إلى أن يكون مفسراً كبيراً؛ إلا بعد إكمال المسيرة .

الخاتمة

لقد تضمّن المقالُ ذكرَ خطةٍ تعليميةٍ لإنشاء ملكةٍ في علم التفسير ، مبناهَا على محاولة ترتيب الوصول إلى التفسير الصحيح من خلال خطواته العديدة ومراحلها الدقيقة بالجهد الذاتي ، الذي يعقبه تقويمٌ علميٌّ له ؛ ليتمكن المتدرّبُ من معرفة مآخذ الاجتهاد في علوم التفسير ، ومن إدراك أسباب إصابته فيلزمها ، ومن معرفة أسباب الخطأ فيجتنبها . وهو بذلك يبدأ في تكوين ملكة التفسير لديه تدريجيًّا ، ولا يكون مجرد متلقنٍ لأقوال المفسرين .

و**مُلخّصُ خطواتِ الخطةِ ومراحلِ كل خطوة منها ، هو ما يلي :**

الأولى : التزوّدُ من العلوم الضرورية لعلم التفسير .

الثانية : اختيار الآيات التي سيتدرّب على تفسيرها ، والتي يجب أن يتوفّر في سبب اختيارها أنها أبعد الآيات عن أن يكون استفاد تفسيرها من أحد .

الثالثة : فهم الآية بالجهد الذاتي المحض ، دون الاستعانة على فهمها بأحد .

الرابعة : السعيُّ إلى التفسير اللغوي الصّرفِ للآية .

ولها مراحل :

١- تحديد الكلمات التي يُحتاج إلى دراستها لغويًّا ، وهي كل كلمة لم يكن إدراك معناها اللغوي بدهيًّا لدى الدارس .

٢- محاولة معرفة أصل المعنى اللغوي للكلمة .

٣- حصر المعاني الفرعية والمشتقة لتلك الكلمة المدروسة ، وذلك من خلال الرجوع إلى معاجم اللغة ، وتحديد أليق المعاني منها بالآية .

٤- التأكّد من صحة المعنى الفرعي للكلمة الذي توصلتُ إليه سابقًا ، من خلال كتب غريب القرآن والوجوه والنظائر .

٥- تفسير الآية كاملةً بحسب ما تقتضيه لغة العرب وحدها، باجتهادي الخاص.
٦- التأكد من صحة تفسيري اللغوي للآية ، بالرجوع إلى كتب التفسير اللغوي .

الخامسة : تفسير الآية بالمنقول، من : القرآن ، والسنة ، وأقوال السلف .
للوصل بالتفسير اللغوي السابق إلى واحد من المواقف الثلاثة التالية من خلال تقويمه بالمنقول:

الموقف الأول : أن يتفق التفسير اللغوي مع المنقول ، فيقبل .
الموقف الثاني : أن يُبطل التفسير المنقولُ التفسيرَ اللغويَّ ، فيردُّ اللغوي .
الموقف الرابع : أن يختلف التفسيران ، لكن لا يبطل أحدهما الآخر ، فيحتمل قبول اللغوي مع المنقول ، ويحتمل ظهورُ أن اللغوي مرجوحُ أمام المنقول .
ولهذه الخطوة فروعٌ ثلاثة :

الفرع الأول : تفسير القرآن بالقرآن . وله مراحل :

١- استخراج الآيات ذات العلاقة بآيات الدرس من كتاب الله العزيز بالجهد الذاتي الخالص .

٢- الاستعانة بالجهود المتفرقة لأهل العلم التي تتضمن جمعَ النظرِ إلى نظيره من الآيات .

٣- الرجوع إلى كتب التفسير عموماً ، وإلى تلك التي اعتنت عنايةً واضحةً بتفسير القرآن للقرآن خصوصاً ؛ بغرض جمع الآيات ذات الصلة في تفسير الآية ، دون الاستفادة من كتب التفسير في هذه المرحلة إلا في حصر الآيات المعينة على التفسير .

٤- الرجوع إلى كتب القراءات ؛ حيث إن من أعظم وجوه إفادة القراءات

الثابتة العديدة للآية الواحدة التفسيرَ والبيانَ .

الفرع الثاني : تفسير السنة للقرآن ، وله مراحل :

١- الوقوف على التفسير المروي عن النبي ﷺ، وجمعه من مظانه المتعددة .

٢- دراسة هذا التفسير المروي عن النبي ﷺ لتمييز صحيحه من سقيمه .

٣- فهمُ الحديثِ الثابتِ عن النبي ﷺ في التفسير ، والاجتهادُ في استنباط وجهِ بيانه للآية التي يفسرها .

٤- تقويمُ فهمه للحديث ، ومراجعة استنباطه لعلاقته بتفسير الآية ، بالرجوع إلى كُتبِ شروح الحديث وإلى كُتب التفسير التي أوردته .

الفرع الثالث : تفسير السلف للقرآن الكريم ، وله مراحل :

١- جمعه من مظانه .

٢- التثبت من صحته ، وفق منهج معين .

٣- النظر في معاني أقوال السلف ، وهل اتفقوا أم اختلفوا ؟ وتصنيف أقوالهم بحسب الاتفاق والافتراق . ومحاولة الجمع بغير تعسف بين ما ظاهره الاختلاف ، فإن لم يمكن الجمع فالترجيح بينها .

السادسة (والأخيرة) : الرجوع إلى كلام أئمة التفسير وإلى ترجيحاتهم النهائية؛ لتقويم النتيجة النهائية من دراستي ، ولاختيار الصياغة الدقيقة للتفسير الذي توصلت إليه . والله أعلم

والحمد لله على ما لا يُحصى له من إنعام ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين أجلّ صلاةٍ وأشرف سلام ، وعلى أزواجه وآله ما أشرفت شمسٌ أو بدا بدرٌ التمام .

المصادر والمراجع^(١)

- ١- إبراز الحُكْم من حديث «رُفِعَ القلم» : لتقي الدين السبكي . تحقيق : كيلاني محمد خليفة . الطبعة الأولى : ١٤١٢ هـ . دار البشائر : بيروت .
- ٢- الإِتقان في علوم القرآن : للسيوطي . تحقيق مصطفى ديب البغا . الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ . دار ابن كثير : دمشق .
- ٣- إحكام الفصول في أحكام الأصول : لأبي الوليد الباجي المالكي . تحقيق : عبدالمجيد تركي . الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ . دار الغرب : بيروت .
- ٤- إصلاح غلط أبي عبيد : لابن قتيبة . تحقيق عبد الله الجبوري . الطبعة الأولى : ١٤٠٣ هـ . دار الغرب : بيروت .
- ٥- إعلامُ الموقَّعين عن ربِّ العالمين : لابن قَيِّمِ الجوزيَّة . تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد . دار الجليل : بيروت .
- ٦- الأم : للإمام الشافعي . تحقيق : د/رفعت فوزي عبد المطلب . الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ . دار الوفاء : المنصورة .
- ٧- أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم : د/ مساعد الطيار . الطبعة الثانية : رجب ١٤٢٣ هـ . دار ابن الجوزي : الدمام .
- ٨- البحر الحِيط في أصول الفقه : لبدر الدين الزركشي . تحقيق : الشيخ عبد القادر العاني، وجماعة . الطبعة الثانية : ١٤١٣ هـ . وزارة الأوقاف : الكويت .
- ٩- البدر الطالع في حل جمع الجوامع : للجلال المحلي . تحقيق : أبي الفداء مرتضى علي الداغستاني . الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ . مؤسسة الرسالة ناشرون : بيروت .
- ١٠- البرهان في علوم القرآن : لبدر الدين الزركشي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الثالثة : ١٤٠٠ هـ . دار الفكر : بيروت .

(١) التي تم العزو إليها ، دون ما ذُكرت في النص تمثيلاً من الكتب المتعلقة بالتفسير وغيرها .

- ١١- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحللول والاتحاد : لابن تيمية . تحقيق : د/ موسى بن سليمان الدويش . الطبعة الثانية : ١٤١٥ هـ . مكتبة العلوم والحكم : المدينة المنورة .
- ١٢- التخبير شرح التحرير : للمرداوي الحنبلي . تحقيق د/ عوض القرني، ود/ أحمد السراح . الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ . مكتبة الرشد : الرياض .
- ١٣- التحرير في أصول الفقه : لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن مسعود المعروف بابن الهمام الحنفي . ضمن شرحه : التقرير والتخبير : لابن أمير الحاج ، و تيسير التحرير : لأمير بادشاه . وستأتي معلومات طبعهما .
- ١٤- التعريفات : للجرجاني . تحقيق إبراهيم الأبياري . الطبعة الثانية : ١٤١٣ هـ . دار الكتاب العربي : بيروت .
- ١٥- * تفسير الطبري = جامع البيان .
- ١٦- تفسير عبد الرزاق الصنعاني . تحقيق : د/ مصطفى مسلم محمد . الطبعة الأولى : ١٤١٠ هـ . مكتبة الرشد : الرياض .
- ١٧- تفسير غريب القرآن : لابن قتيبة . تحقيق السيد أحمد صقر . ١٣٩٨ هـ . تصوير دار الكتب العلمية : بيروت .
- ١٨- التفسير اللغوي: د/ مساعد الطبار. الأولى : ١٤٢٢ هـ. دار ابن الجوزي: الدمام .
- ١٩- التقرير والتخبير: لابن أمير الحاج الحنفي. الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ. دار الفكر: بيروت .
- ٢٠- تقويم الأدلة في أصول الفقه : لأبي زيد الدبوسي الحنفي . تحقيق : خليل محيي الدين الميس . الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ . دار الكتب العلمية : بيروت .
- ٢١- التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيفاً وخطأً في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين : لأبي الفضل محمد بن ناصر السلامي . تحقيق : د/ وليد السراقي . الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ . المجمع الثقافي : أبو ظبي .
- ٢٢- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق : لابن عبد الهادي . تحقيق : سامي بن محمد بن جاد الله ، وعبد العزيز بن ناصر الحبابي . الطبعة الأولى : ١٤٢٨ هـ . أضواء السلف : الرياض .

- ٢٣- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل : للمعلمي . تحقيق : محمد ناصر السدين الألباني . الطبعة الثانية : ١٤٠٦هـ . مكتبة المعارف : الرياض .
- ٢٤- تهذيب اللغة : للأزهري . تحقيق عبد السلام محمد هارون . الطبعة الأولى : ١٣٨٤هـ . المؤسسة المصرية العامة للتأليف .
- ٢٥- التوقيف على مهمات التعاريف : للمناوي . تحقيق د/ محمد رضوان الدايدة . الأولى : ١٤١٠هـ . دار الفكر المعاصر : بيروت .
- ٢٦- تيسير التحرير : لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمرير بادشاه الحنفي . الطبعة الأولى : ١٣٥٢هـ . مطبعة صبيح : القاهرة . تصوير : دار الكتب العلمية : بيروت .
- ٢٧- جامع البيان عن تأويل آي القرآن : للطبري . تحقيق : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ . دار هجر : الجيزة .
- ٢٨- جمع الجوامع : لتاج الدين السبكي الشافعي : (ضمن : البدر الطالع : للجلال المحلي) .
- ٢٩- الدر المنثور في التفسير بالمأثور : للسيوطي . تحقيق : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي . الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ . مركز هجر : الجيزة .
- ٣٠- دلائل النبوة : للبيهقي . تحقيق : د/ عبد المعطي قلعجي . الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ . دار الكتب العلمية : بيروت .
- ٣١- الرد على الجهمية : للدارمي . تحقيق : بدر البدر . الطبعة الثانية : ١٤١٦هـ . دار ابن الأثير : الكويت .
- ٣٢- الرسالة : للإمام الشافعي . تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر . الطبعة الثانية . ١٣٩٩هـ . دار التراث : القاهرة .
- ٣٣- السنن : لابن ماجه . تحقيق : بشار عواد معروف . الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ . دار الجليل : بيروت .
- ٣٤- السنن الكبرى : للبيهقي . الطبعة الأولى : ١٣٤٤هـ . مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية : الهند .
- ٣٥- شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية : للدكتور مساعد بن سليمان الطيار .

- الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ . دار ابن الجوزي : الدمام .
- ٣٦- **الصاحبي** : لابن فارس . تحقيق السيد أحمد صقر . مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- ٣٧- **صحيح البخاري** . طبعة دار السلام : الرياض .
- ٣٨- **صحيح مسلم** . تحقيق وترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٣٩- **العُدَّة في أصول الفقه** : لأبي يعلى الفراء الحنبلي . تحقيق : د/ أحمد علي سير المباركي .
الطبعة الأولى : ١٤١٠ هـ . لا توجد دار طباعة .
- ٤٠- **العلل** : للإمام أحمد (برواية ابنه عبد الله) . تحقيق : د/ وصي الله محمد عباس . الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ . المكتب الإسلامي : بيروت .
- ٤١- **العلل** : لابن أبي حاتم . تحقيق فريق من الباحثين ، بإشراف : د/ سعد الحَمَيْد ، ود/ خالد الجريسي . الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ .
- ٤٢- **علل الأحاديث** : للدارقطني . تحقيق : د/ محفوظ الرحمن زين الله . الطبعة الأولى : ١٤٠٥ - ١٤١٦ هـ . دار طيبة : الرياض .
- ٤٣- **غريب الحديث** : لإبراهيم الحربي . تحقيق د/ سليمان العايد . الأولى : ١٤٠٥ هـ . جامعة أم القرى .
- ٤٤- **الفصول في الأصول** : لأبي بكر الرازي الحصَّاص الحنفي . تحقيق : د/ محمد محمد تامر . الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ . دار الكتب العلمية : بيروت .
- ٤٥- **الكليات** : لأبي البقاء الكَفَوِي . تحقيق د/ عدنان درويش ، ومحمد المصري . الأولى : ١٤١٢ هـ . مؤسسة الرسالة : بيروت .
- ٤٦- **مجموع الفتاوى** : لشيخ الإسلام ابن تيمية . الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ . وزارة الشؤون الإسلامية : السعودية .
- ٤٧- **المحصل في علم الأصول** : لفخر الدين الرازي . تحقيق : طه جابر العلواني . الطبعة الأولى : ١٤٠١ هـ . جامعة الإمام محمد بن سعود : الرياض .
- ٤٨- **المستصفي من علم الأصول** : لأبي حامد الغزالي الشافعي . تحقيق : د/ محمد سليمان الأشقر . الطبعة الأولى : ١٤١٧ هـ . مؤسسة الرسالة : بيروت .

- ٤٩- المسند : للإمام أحمد : تحقيق : شعيب الأرناؤوط وجماعة ، بإشراف د/ عبدالله بن عبد المحسن التركي . الطبعة الثانية : ١٤٢٠هـ . مؤسسة الرسالة : بيروت .
- ٥٠- معجم الأدباء : لياقوت الحموي . تحقيق د/ إحسان عباس . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٤١٤هـ . دار الغرب الإسلامي : بيروت .
- ٥١- معجم المعاجم : لأحمد الشرقاوي إقبال . الطبعة الثانية : ١٩٩٣م . دار الغرب : بيروت .
- ٥٢- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر : د/ مساعد الطيار . الطبعة الأولى : ١٤٢٣هـ . دار ابن الجوزي : الدمام .
- ٥٣- المقدمة : لابن خلدون . تحقيق عبد السلام الشداوي . الطبعة الأولى : ٢٠٠٥م . بيت العلوم والفنون : الدار البيضاء .
- ٥٤- مقدمة في أصول التفسير : لابن تيمية . (مع شرحها للدكتور مساعد الطيار) . الطبعة الأولى : ١٤٢٧هـ . دار ابن الجوزي : الدمام .
- ٥٥- الموافقات : للشاطبي . تحقيق : أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان . الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ . دار ابن عفان : الخبر .
- ٥٦- نقض عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي . تحقيق : منصور السماري . الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ . أضواء السلف : الرياض .
- ٥٧- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم : لصالح الدين الصفدي . تحقيق محمد عايش . الطبعة الأولى : ١٤٢٧هـ . دار البشائر : بيروت .
- ٥٨- الواضح في أصول الفقه : لأبي الوفاء ابن عقيل . تحقيق : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي . الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ . مؤسسة الرسالة : بيروت .

فهرس الموضوعات

١١ الملخص
١٢ المقدمة
١٢ معنى الملكة
١٥ فكرة الخطة
١٩ خطوات تكوين ملكة التفسير
١٩ الخطوة الأولى
٢١ الخطوة الثانية
٢١ الخطوة الثالثة
٢٦ الخطوة الرابعة
٢٦ المرحلة الأولى
٢٧ المرحلة الثانية
٣٠ المرحلة الثالثة
٣١ المرحلة الرابعة
٣٢ المرحلة الخامسة
٣٢ المرحلة السادسة
٣٣ الخطوة الخامسة
٣٤ موازنة التفسير اللغوي بالتفسير المنقول
٣٥ فروع الخطوة الخامسة
٣٥ الفرع الأول
٤٠ الفرع الثاني
٤٦ الفرع الثالث
٥١ الخطوة السادسة
٥٥ الخاتمة
٥٨ فهرس المراجع